الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

المركز الجامعي نور البشير –البيض–

معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية

العنوان:

أثر المديونية الخارجية على اقتصاديات دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا (دراسة حالة لبنان – الجزائر)

مذكرة مقدمة إستكمالا لمتطلبات نيل شهادة ماستر في العلوم الاقتصادية

تخصص: اقتصاد نقدي بنكي

من إعداد الطالب: **إشراف الأستاذ:**

– عرابي الشيخ **د. طالبي صلاح الدين**

نوقشت علنا أمام اللجنة المكونة من:

د.سداوي نورة	ممتحنا	المركز الجامعي نور البشير
د.قصابي شعبان	رئيسا	المركز الجامعي نور البشير
د.طالبي صلاح الدين	مشرفا ومقررا	المركز الجامعي نور البشير

السنة الجامعية: 2023 /2024

شكر وعرفان

عملا بقول الله تعالى

"وإِذْ تأَذَّنَ ربُّكم لَئِن شكَرتم لأَزِيدنَّكم ولَئِن كفَرتم إِنَّ عذَابِي لَشَدِيدٌ"

سورة إبراهيم:الآية07

أشكر الله سبحانه و تعالى على كرمه و توفيقه لإنجاز هذا البحث المتواضع

كما اتقدم بأسمى عبارات الشكر و الامتنان لأستاذي طالبي صلاح الدين

لما بذله معي من جهد و اهتمام طيلة فترة الإشراف

كما أتقدم بخالص الشكر و التقدير إلى السادة الأساتذة أعضاء لجنة

المناقشة على تفضلهم بقبول مناقشة هذا العمل و تقييمه

كما أتوجه بالشكر إلى كافة أساتذة العلوم الإقتصادية و كل من اعانني في

انجاز هذا البحث .

إهداء

إلى التي سهرت على راحتي ووقفت إلى جانبي , وقدمت لي كل ما تستطيع بحب و إخلاص أمي الغالية حفظها و أطال في عمرها .

إلى الرجل العظيم الذي علمني أن العلم هو سبيل الارتقاء في الحياة أبي العزيز أدامه الله لي .

إلى كل الأصدقاء والأحباب من دون استثناء

.

إلى أساتذتي الكرام وكل رفقاء الدراسة

إلى من وسعهم قلبي ولم يسعهم قلمي .

بسم الله الرحمن الرحيم
١٤٣٨

ملخص الدراسة

الملخص:

إن ظهور الأزمات المتكررة أدى إلى عدم قدرة الدول النامية على تمويل نفسها بمصادر داخلية ونتيجة الترسبات التاريخية التي ورثتها جراء الحروب و الاستعمار مما أدى بهذه الدول إلى حتمية الاستدانة الخارجية , ومن هنا ظهر مصطلح المديونية الخارجية و هو ما سنتطرق إليه في بحثنا لبيان أهم الأسباب المؤدية إلى تفاقم الديون الخارجية و الاثار الناجمة عنها و سبل معالجة هذا التفاقم أو الحد منه.

الكلمات المفتاحية:

المديونية الخارجية، ميزان المدفوعات، نادي باريس، الصادرات خارج المحروقات.

The emergence of recurring crises has led to the inability of developing countries to finance themselves through internal sources, because of the historical inherited from wars and colonialism; these countries have been forced to resort to external borrowing. Hence the term “external debt “ has emerged , which we will address in our research to highlight the main reasons leading to the aggravation of external debts , the resulting effects , and ways to address or limit this aggravation .

فهرس المحتويات

المحتوى	الصفحة
شكر و تقدير	/
الإهداء	/
ملخص الدراسة	/
فهرس المحتويات والاشكال	/
قائمة الجداول والأشكال	/
مقدمة	أ-ه
الفصل الأول: الإطار النظري للمديونية الخارجية	
تمهيد	23
المبحث الأول: ماهية المديونية الخارجية	23
المطلب الأول: نشأة المديونية الخارجية	24
المطلب الثاني: مفهوم المديونية الخارجية	24
المطلب الثالث: مراحل المديونية الخارجية	25
المبحث الثاني: أسباب ومؤشرات وأثار المديونية الخارجية	27
المطلب الأول: أسباب اللجوء إلى المديونية الخارجية	27
المطلب الثاني: مؤشرات المديونية الخارجية	30
المطلب الثالث: أثار المديونية الخارجية	32
المبحث الثالث: المؤسسات المالية الساندة (نادي باريس ولندن)	33
المطلب الأول: نشأة نادي وباريس ولندن	34
الفرع الأول: نشأة نادي باريس	35
الفرع الثاني: نشأة نادي لندن	36
المطلب الثاني: مفهوم نادي باريس ونادي لندن	36

الفرع الأول: مفهوم نادي باريس	**35**
الفرع الثاني: مفهوم نادي لندن	**36**
المطلب الثالث: أهداف نادي باريس ولندن	**36**
الفرع الأول: أهداف نادي باريس	**36**
الفرع الثاني: أهداف نادي لندن.	**37**
خلاصة الفصل	**38**
الفصل الثاني: الهيكل الاقتصادي لدول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا	
تمهيد	39
المبحث الأول : مصادر دخل دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا	39
المطلب الأول: مصادر دخل تقليدية	39
المطلب الثاني: مصادر دخل جديدة وناشئة	41
المبحث الثاني : تقسيمات دول الشرق الأوسط و شمال إفريقيا	41
المطلب الأول: دول غنية	44
المطلب الثاني: دول متوسطة	44
المطلب الثالث: دول فقيرة	45
المبحث الثالث : التعريف بمؤسسات الإقراضي الدولية و أهدافها	50
المطلب الأول: تعريف صندوق النقد الدولي (IMF)	50
المطلب الثاني: تعريف البنك الدولي (IBRD)	50
المطلب الثالث: أهداف صندوق النقد الدولي والبنك الدولي	51
الفرع الأول: أهداف صندوق النقد الدولي IMF	52
الفرع الثاني: أهداف البنك الدولي IBRD	52
خلاصة الفصل	53

الفصل الثالث :دراسة تحليلة لتطور حجم المديونية الخارجية لدول الشرق الأوسط و شمال إفريقيا خلال الفترة (2000-2022)	
تمهيد	54
المبحث الأول: نشأة وتطور حجم الديون الخارجية لدول المختارة (لبنان –مصر – تونس – الجزائر)	55
المطلب الأول : نشأة الديون الخارجية لدول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا	55
المطلب الثاني: حجم الديون الخارجية لدول المختارة (لبنان –مصر-تونس-الجزائر)	57
المطلب الثالث : أثار المديونية الخارجية على التنمية الاقتصادية لهذه الدول	60
المبحث الثاني: أسباب تفاقم المديونية الخارجية لدول المختارة	61
المطلب الاول : لبنان- مصر	61
المطلب الثاني: تونس –الجزائر	62
المبحث الثالث: السياسات المقترحة لمعالجة الديون الخارجية	62
المطلب الأول: رؤية صندوق النقد الدولي (IMF)	63
المطلب الثاني: رؤية البنك الدولي (IBRD)	63
المطلب الثالث: بعض التجارب في مواجهة أزمة المديونية الخارجية من طرف بعض الدول العربية (تونس – الجزائر)	64
خلاصة الفصل	65
خاتمة	65
قائمة المصادر و المراجع	66

قائمة الاشكال و الجداول

قائمة الأشكال :

الرقم	عنوانالشكل	الصفحة
01	الهيكل التنظيمي لصندوق النقد الدولي	
02	تطور الديون اللبنانية من 2008 الى 2019	
03	تطور الدين العام الخارجي لمصر في 12 عام	
04	تطور حجم المديونية الخارجية للجزائر خلال فترة 2000-2012	
05	تطور حجم المديونية الخارجية للجزائر خلال فترة 2021-2023	
06	تطور حجم المديونية الخارجية في تونس خلال فترة 2011-2021	
07	أهم الأحداث التي أثرت سلبا على الوضع الاقتصادي التونسي	
08	تطور الصادرات خلال السنوات 2000-2022	
09	تطور الصادرات خلال السنوات 2001-2018	
10	أبرز المؤشرات الاقتصادية في 2022 والربع الأول من 2003	

قائمة الجداول :

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
01	الناتج الإجمالي (GDD)لعام 2023 بالمليار والدولار الأمريكي	
02	الدخل القومي الإجمال (GNI) لعام 2023 بالمليار والدولار الأمريكي	
03	نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي لعام 2023 بالدولار الأمريكي	
04	نصيب الفرد من الدخل المحلي الإجمالي لعام 2023 بالدولار الأمريكي	
05	تطور حجم المديونية الخارجية للجزائر خلال فترة 2000-2012	
06	اتفاقيات التسديد التي قامت بها الجزائر في إطار عمليات الدفع المسبق للديون	
07	أهم احداث التي أثرت سلبا على الوضع الاقتصادي التونسي	
08	تطور الصادرات خلال فترة2000-2022(مليون دولار امريكي)	
09	تطور الصادرات خلال سنوات 2001-2018(مليون دولار امريكي)	
10	أبرز المؤشرات الاقتصادية في 2022 و الربع الأول 2023	

المقدمة

مقدمة:

تُعد المديونية الخارجية من القضايا الاقتصادية الحاسمة التي تواجه دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، إذ تؤثر بشكل جوهري على استقرارها المالي ومسارات نموها الاقتصادي،رغم ما تزخر به هذه المنطقة من ثروات طبيعية، لا سيما النفط والغاز، وموقع جغرافي استراتيجي يربط بين ثلاث قارات، إلا أن دولها تعاني من تحديات اقتصادية معقدة، أبرزها ارتفاع مستويات المديونية الخارجية.

شهدت دول المنطقة في العقود الأخيرة تحولات جذرية بفعل الأزمات الاقتصادية والسياسية المتعاقبة، بدءًا من الأزمة المالية العالمية في عام **2008** التي أسفرت عن تراجع حاد في الاستثمارات الأجنبية وانخفاض في الصادرات. ومع اندلاع ثورات الربيع العربي في **2011**، زادت الضغوط المالية على الحكومات نتيجة الاضطرابات السياسية والاجتماعية، مما أدى إلى ارتفاع معدلات البطالة وتزايد العجوزات المالية. هذه الظروف دفعت العديد من دول المنطقة إلى اللجوء إلى الاقتراض الخارجي كحل سريع لتغطية النفقات المتزايدة وضمان استمرارية الخدمات الأساسية.

وفي عام **2020**، اجتاحت جائحة كورونا العالم، مما زاد من تعقيد الأوضاع الاقتصادية في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. تسببت الجائحة في انكماش اقتصادي عالمي أثر بشكل كبير على القطاعات الحيوية مثل السياحة والنفط، وهي قطاعات تعتمد عليها اقتصادات العديد من دول المنطقة بشكل كبير. أدى هذا الوضع إلى تراجع الإيرادات الحكومية وزيادة النفقات الصحية والاجتماعية الطارئة، مما أجبر الحكومات على زيادة الاقتراض الخارجي لمواجهة الأزمة، وبالتالي تفاقم حجم الديون الخارجية إلى مستويات غير مسبوقة.

إن ارتفاع المديونية الخارجية له تداعيات واسعة على اقتصادات دول المنطقة. فهو يضع ضغوطًا على الميزانيات الحكومية ويحد من قدرتها على تمويل مشاريع التنمية والبنية التحتية. كما يزيد من تعرض هذه الدول للتقلبات في أسعار الفائدة العالمية وسعر صرف العملات، مما قد يؤدي إلى أزمات مالية أعمق. بالإضافة إلى ذلك، يمكن أن تؤدي مستويات الدين المرتفعة إلى تقليص قدرة الدول على الاستجابة للصدمات الاقتصادية المستقبلية، سواء كانت داخلية أو خارجية.

إن تحليل تطور حجم المديونية الخارجية وأسباب تفاقمها في دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا خلال الفترة من **2000** إلى **2022** يكتسب أهمية خاصة لفهم الديناميكيات الاقتصادية والسياسية التي تؤثر على هذه الدول. من خلال دراسة تأثير الأزمات الاقتصادية العالمية، مثل الأزمة المالية في **2008**،والاضطرابات السياسية الإقليمية مثل الربيع العربي في **2011**، والتداعيات الاقتصادية لجائحة كورونا في **2020**، يمكن الحصول على رؤية شاملة للعوامل التي تساهم في زيادة المديونية الخارجية. علاوة على ذلك، يساهم هذا التحليل في تقديم فهم أعمق لتأثيرات فقدان الاستقرار السياسي والفراغ الحكومي على الاقتصاديات الوطنية، مما يساعد في تقديم توصيات للسياسات الاقتصادية المناسبة لإدارة الدين وتحقيق الاستدامة المالية في المستقبل.

بهذه الخلفية، ستتناول هذه الدراسة بالتحليل العميق تأثير المديونية الخارجية على اقتصاديات دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، مسلطة الضوء على العوامل الرئيسية التي أدت إلى تفاقم هذه المديونية، وتأثيراتها الاقتصادية، وكيفية إدارة هذه الديون لتحقيق الاستدامة المالية والتنمية المستدامة. من خلال هذا التحليل، يمكن تقديم توصيات عملية لصناع القرار حول السياسات الاقتصادية المثلى لإدارة الدين الخارجي وتقليل مخاطره، وتعزيز الاستقرار الاقتصادي والتنمية في المنطقة.

ومن هنا يمكن طرح التساؤل التالي :

ما هو أثر المديونية الخارجية على اقتصاديات دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا؟ ولمعالجة الإشكالية الرئيسية نتطرق الى التساؤلات الفرعية التالية:

1- ما هو الإطار النظري لمشكلة المديونية الخارجية ؟
2- ما هي أثار تفاقم الديون الخارجية على التنمية الاقتصادية لدول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا؟
3- ما هي الحلول والبدائل الممكنة لتخفيف من حدة المديونية الخارجية وتحقيق الاستقرار الاقتصادي؟

الفرضيات :

1- للمديونية الخارجية تأثير سلبي على اقتصاديات دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.

2- يعتبر السير المحكم لديون الخارجية وسيلة لتخطي العقبات وتفادي وقوعها في المستقبل.

3- شهدت المديونية الخارجية الجزائرية انخفاض كبير في سنوات الماضية.

أهمية و هدف الدراسة :

1- أنها تعالج موضوع في غاية الأهمية (مديونية الخارجية) التي باتت تعاني منها العديد من دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا .

2- البحث في المخاطر السياسة والاقتصادية لهذه الدول (لبنان، مصر، تونس، الجزائر) والتي من شئنها أن تؤدي إلى العودة إلى خيار الاستدانة الخارجية

أسباب اختيار الموضوع:

1- ملائمة الموضوع لميدان التخصص والرغبة الشخصية في دراسته.

2- الرغبة الملحة في محاولة معرفة مخاطر المديونية الخارجية على اقتصاديات دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.

3- محاولة إيجاد سبل وبدائل تحد من اللجوء إلى الاستدانة الخارجية.

حدود الدراسة :

حددت دراسة الموضوع في إطار مكاني و زماني :

الإطار المكاني : تمت دراسة المديونية الخارجية لدول الشرق الأوسط و شمال إفريقيا لدول المختارة

(لبنان – مصر – تونس – الجزائر)

الإطار الزماني : تم التركيز على الفترة الممتدة من (2000- 2022) و التي ستغطي مسيرة المديونية الخارجية لدول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا .

الدراسات السابقة :

تم معالجة مواضيع مشابهة كثيرة حيث اعتمدنا على دراسات كانت تصب في نفس موضوع الدراسة.

1- الدراسة الأولى: مشير الوردي، المديونية الخارجية و أثرها على التنمية الاقتصادية في الدول النامية دراسة قياسية اقتصادية لحالة الجزائر (1970-2003) مذكر ماجستير مقدمة لنيل شهادة الماسنجر في العلوم الاقتصادية، الجزائر ,2006

الإشكالية: ما هو أثر المديونية الخارجية على التنمية الاقتصادية وهل يمكن إبراز هذا الأثر من خلال دراسة قياسية لحالة الجزائر؟

النتائج :

- الأثار السلبية لمديونية الخارجية على التنمية الاقتصادية في البلدان النامية بصفة عامة وفي الجزائر بصفة خاصة يعود إلى انتهاج هذه البلدان لسياسة خاطئة في عملية الاستدانة من الخارج.
- اللجوء إلى الديون الخارجية ليس ب ضرورة سلبيا أو إيجابيا إنما يتوقف ذلك على النتائج المترتبة على هذه الديون أو تحديد طبيعة ومصادر وشروط استخدامها في عملية التنمية الإقتصادية

2 - الدراسة الثانية : فضيلة جنوحات , إشكالية الديون الخارجية اثارها على التنمية الإقتصادية في الدول العربية , حالة بعض الدول المدينة , أطروحة مقدمة ضمن متطلبات شهادة الدكتوراه في العلوم الإقتصادية , جامعة الجزائر 2005 -2006

إشكالية: ما هي اثار وانعكاسات الديون الخارجية على التنمية الإقتصادية لدول العربية المدينة

النتائج :

- إن قسما معتبرا من القروض الخارجية التي حصلت عليها البلدان العربية في عقد الثمانينات كانت تخصص لشراء السلع الاستهلاكية وأحيانا لشراء الأسلحة و العتاد الحربي.

- إن مشكلة إنخفاض م عدلات الإدخار المحلي تعني عدم كفاية الموارد المحلية المتوفرة لتمويل عملية تنمية المنشودة .

3-الدراسة الثالثة : عزازي فريدة , نمذجة المديونية الخارجية الجزائرية (دراسة قياسية إقتصادية لأثر المديونية الخارجية على ميزان المدفوعات) , أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الإقتصادية , جامعة الجزائر ,2012-2013

الإشكالية : ماهي أثر المديونية الخارجية على ميزان المدفوعات الجزائرية ؟

النتائج :

- إن ارتفاع أعباء المديونية أدى إلى تزايد العجز في ميزان المدفوعات , و إنخفاضالإحتياطات الرسمية و القدرة الإستيرادية بإضافة إلى إنخفاض صافي الإنتقال للموارد الناتج عن الدين و التعرض للضغوطات السيادية والإقتصادية الخارجية .
- أن هناك قصور شديد في البنية التحتية , و هذا من أهم مبررات الإقتراض الخارجي , و قد عجزت الدول النامية من أن تصل إلى مرحلة الإعتماد عن مواريدها الذاتية لتمويل بنيتها التحتية .

منهج الدراسة ومصادر البيانات المستخدمة :

من أجل الإجابة على إشكالية الدراسة و تحقيق أهدافها تم إستخدام المنهج الوصفي التحليلي للإلمام بجوانب الموضوع و تطرق إلى مختلف المفاهيم والجوانب النظرية الخاصة لكل من المديونية الخارجية و أسبابها إلى جانب تحليل أثر المديونية الخارجية على إقتصاديات دول الشرق الأوسط و شمال إفريقيا وقد إستعنت في دراستي بالأدوات التالية :

- المسح المكتبي للكتب لمختلف المراجع التي تم الإعتماد عليها في إعداد الدراسة و كذا الإستعانة ببعض المجلات و التقارير التي تناولت جانب من الموضوع .

من أهم الصعوبات التي واجهتنا في إنجاز هذا البحث هي :

صعوبات الدراسة :

- قلة المراجع التي لها علاقة مباشرة بالموضوع .
- ضيق الوقت بسبب العمل .

خطة الدراسة :

لدراسة هذا الموضوع و الإجابة عن الإشكالية المطروحة و الاسئلة الجزئية قمنا بتقسيم الموضوع إلى ثلاثة فصول وهي كمايلي :

- الفصل الاول : تناولنا فيه الإطار النظري للمديونية الخارجية من خلال التطرق إلى نشأة المديونية الخارجية و بعض التعاريف لها و المراحل التي مرت بها ,بالإضافة إلى أسباب و مؤشرات المديونية الخارجية و الأثار الناجمة عنها .
- الفصل الثاني : فكان حول طبيعة إقتصاديات دول الشرق الأوسط و شمال إفرقياحيث تطرقنا فيه إلى مصادر دخل هاته الدول و تقسيمها إلى دول غنية و متوسطة و فقيرة إعتمادا على الناتج المحلي الإجمالي و نصيب الفرد من الدخل القومي , كما تطرقنا كذلك إلى التعريف بمؤسسات الإقتراض الدولية وأهدافها.
- الفصل الثالث : تطرقنا فيه إلى دراسة تحليلية حول تطور حجم الديون الخارجية لبعض الدول المختارة من دول الشرق الأوسط و شمال إفريقيا (لبنان – مصر- تونس – الجزائر).خلال الفترة الممتدة من (2000-2022) وأسباب تفاقم هذه الديون و اثارها على التنمية الإقتصادية لهذه الدول إضافة إلى التطرق إلى بعض السياسات المقترحة من طرف الدائنين (صندوق النقد الدولي و البنك العالمي) و تجارب بعض الدول (تونس –الجزائر) في مواجهة أزمة المديونية الخارجية .

و أخيرا توجنا عملا هذا بخاتمة عامة , مع أهم النتائج المتوصل إليها كما حاولنا إثبات صحة أو نفي الفرضيات السابقة و تقديم مجموعة من التوصيات قصد التخفيف من حدة المديونية .

الفصل الأول: الإطار النظري لمشكلة المديونية الخارجية

تمهيد:

تعتبر المديونية الخارجية من بين أهم وأصعب المشكلات التي باتت تؤرق كاهل اقتصاديات الدول النامية أو ما يعرف بدول العالم الثالث فمنذ الإستقلال لجئت هاته الدول إلى الدين الخارجي بسبب هشاشة إقتصادها وبعض المشاكل التي ورثتها جراء الإستعمار ومن خلال هذا الفصل سنتطرق إلى ماهية المديونية الخارجية من خلال المباحث التالية:

المبحث الأول: ماهية المديونية الخارجية

إن ظهور الأزمات المتكررة أدى إلى فشل الدول النامية في تمويل نفسها بمصادر داخلية لسد العجز المالي في ميزان المدفوعات مما جعلها تستعين بمصادر خارجية من بينها المؤسسات المالية الدولية هيئات القرض العالمية ومن هنا ظهر مصطلح المديونية الخارجية ومنه سنحاول إعطاء نشأة وبعض التعاريف للمديونية الخارجية في المطالب التالية:

المطلب الأول: نشأة المديونية الخارجية

لو نظرنا إلى الوضع الاقتصادي العالمي في فترة الثمانينيات لوجدنا بأن كل المؤشرات والدلالات الواقعية قد اعتبرت أن فترة السبعينيات هي الامتداد الطبيعي لكل التطورات التي حطت على الساحة الإقتصادية خلال الفترة الأولى من السبعينات بالقياس مع ما حصل خلال فترة الثمانينيات. ولقد ساهمت السياسات في البلدان الصناعية في سرعة الانتعاش الاقتصادي من الكساد الذي حصل بعد ما يطلق عليه بهزة النفط الأولى أو بصدمة أسعار النفط عام 1974 التي أدت أيضا إلى حصول معدلات مرتفعة في التضخم في أواخر العقد المذكور وقد اتبع الكثير من البلدان الصناعية سياسة نقدية ميسرة نجم عنها أسعار فائدة حقيقية منخفضة بل ولا ربما هي سلبية في بغض البلدان أثناء عقد السبعينيات أما التدفقات الكبيرة في رؤوس الأموال الدولية قد نجمت عن إعادة تدوير(**recyclage**) فوائض الدول المصدرة للنفط ولكن الاتجاه التصاعدي توقف بغتة بحدوث هزة النفط الثانية التي حصلت على أسعار النفط للفترة**1979–1980**وإتباع سياسة نقدية مشددة بصور عادة في البلدان الصناعية الكبيرة وبين أواخر عقد السبعينات وأوائل عقد الثمانينات ارتفع الدولار الحقيقي بسعر الفائدة السائدة فيها بين المصاريف في لندن الليبر (**liber**)من(**1%**)إلى(**6%**)وتباطأ النمو والتجارة بصورة حادة وانخفضت أسعار النفط وغيره من السلع وعانى مصدرو هذه الأصناف وأولئك الذين يعتمدون على تحويلات

العمال المستثمرة من الصادرات من نكسات وقد اتصفت هذه الفترة بقليل من التعاون بين الدول الصناعية الكبيرة في سياق صياغة السياسات[1].

وقد ظهرت تلك الأزمة بداية ببولندا سنة **1981** حيث لم تعد قادرة على دفع ما يترتب عنها من فوائدكما تكررت الأزمة في المكسيك سنة **1982** لم تعد قادرة هي الأخرى على الوفاء بإلتزاماتها.

كما وقد أشارت الإحصائيات إلى أن مجموع الدين الخارجي للدول النامية قد تضاعف خلال الفترة **1980–2000**حيث بلغ عام **2000**إلى **2121,9** مليار دولار مما أدى بها إلى إستقبال بعثات صندوق النقد الدولي .والبنك الدولي من أجل تسوية أوضاعها الإقتصادية[2]

المطلب الثاني :بعض تعريفات المديونية الخارجية

يعرف الدين الخارجي على أنه تلك المقادير النقدية والاشكال الأخرى من الثروة التي تقدمها منظمة أو حكومة قطر لقطر آخر ضمن شروط معينة يتفق عليها الطرفان[3].والمقصود بالدين الخارجي هي تلك المبالغ التي إقترضها إقتصاد وطنها والتي تزيد مدة القرض فيها عن سنة واحدة أو أكثر وتكون مستحقة الأداء للجهة المقرضة عن طريق الدفع بالعملات الأجنبية أو عن طريق تصدير السلع والخدمات إليها ويكون الدفع إما عن طريق الحكومة الوطنية أو الهيئات الرسمية المتفرعة عنها أو عن طريق الهيئات المستقلة والأفراد والمؤسسات الخاصة لطالما أن الحكومات الوطنية أو الهيئات العامة الرسمية ضامنة لالتزامات هؤلاء الأفراد والمؤسسات الخاصة[4]

كما يقصد بالمديونية تلك العملية التي تتميز بحركة تدفقات رؤوس الأموال في إتجاه البلدان المقترضة من البلدان الدائنة. وعند إنقطاع حركة التدفقات تحدث أزمة المديونية الخارجية ويكون سبب هذا الإنقطاع في أغلب الأحيان راجعا إلى عدم قدرة البلد على الوفاء بإلتزاماته الخارجية [5] .

---

[1] غازي عبد الرزاق النقاش:**التمويل الدولي**، دار وائل النشر ,الأردن .ط 3,ص193-195

[2] إيادحمادعمر,أزمة المديونية الخارجية للبلدان النامية أسبابها وسبل مجابهتها ,مجلة جامعة الأنبار للعلوم الإقتصادية والإدارية , العدد الثاني :2008,ص4-5

[3] مشير الوردي , المديونية الخارجية وأثرها على التنمية الإقتصادية في الدول النامية دراتية قياسية إقتصادية ولحالة الجزائر فترة 1970-2003 أطروحة مقدمة لنيل شهادة ماجستر في العلوم الاقتصادية ، جامعة الجزائر 1 .2006 ص31

[4] وهيبة السليماني :إدارة المديونية , دار الإبتكار للنشر والتوزيع ,عمان الإردن ,ط 1 , 2016 ,ص 21

[5] قحايرية آمال .أسباب نشأ ة أزمة المديونية الخارجية للدول النامية .مجلة إقتصاديات شمال إفريقيا ,العدد 03 ص 136

نظرا لعدم وجود تعريف موحد وشامل للمديونية الخارجية فقد إشترك كل من صندوق النقد الدولي (**FM I**) ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (**OCDE**)والبنك العالمي (**B M**) في إعداد معجم يعتبر ضروريا لفهم مشكل المديونية وحسب تعريف **WGEDES** للديون الخارجية الذي تبناه هذا المعجم فإن:

إجمالي الديون الخارجية يساوي في تاريخ معين مبلغ الالتزامات التعاقدية الجارية التي تقضي إلى عملية دفع يقوم بها مقيمو بلد لصالح غير المقيمين به, والتي تتضمن الالتزام بتسديد أصول الديون مرفوقا بالفوائد أو من دونها أو تسديد الفوائد مع الأصل أو دونه[6].

وبناءا على التعاريف السابقة يمكن القول أن المديونية الخارجية هي وسيلة من وسائل التمويل, التي تلجأ إليها الدول لتمويل مختلف الإستثمارات وبرامج التنمية إلا أن طبيعة المصدر تتطلب من المدين إستخدامه بشكل إقتصادي وفي مشاريع ذا الفعالية المالية والإقتصادية لأنه في عقبة حقيقية أمام التنمية, وخاصة في البلدان النامية.

المطلب الثالث: مراحل المديونية الخارجية

تعود بداية المديونية الخارجية إلى المراحل الأولى من تطور العلاقات بين الدول وبالأخص مرحلة النشوء وتطوير رأسمالية احتكار التمويل التي زادت من حدة تبعية الدول النامية للدول الصناعية الرأسمالية حيث مرت المديونية الخارجية بثلاث مراحل تاريخية وهي:

1-مرحلة ما قبل الحرب العالمية الثانية:

تعتبر هذه المرحلة بداية ظهور بوادر المديونية الخارجية، حيث تميزت هذه المرحلة بتصدير كشف للرساميل من طرف بريطانيا وفرنسا، وكانت بداية هذه المرحلة سنة **1820** م كما شهدت نهاية الستينات وبداية السبعينات من القرن التاسع عشر تطورا كبيرا في ديون الإمبراطورية العثمانية. ومصر، وهذان البلدان قد اتبعا سياسة تحديث اقتصادي محمولة بقروض خارجية , مما أدت إلى أزمة نتجت عن هذه الديون.

[6] مصطفى يوسف كافي: الأزمة المالية الإقتصادية العالمية وحكومة الشركات مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع.ط1.ص62

وعقب انتهاء الحرب العالمية الأولى فقد تم تحديث الحركات الرسمية للرساميل ,وكانت الولايات المتحدة الأمريكية في تلك المرحلة الدائن الأساسي لبقية العالم .ومن البلدان المدينة كانت كل من(كندا- أستراليا-الهند) ومن الأحداث التي برزت في هذه المرحلة ,هو الأزمة الإقتصادية الدولية التي تعرضت لها الولايات المتحدة عام **1929** والتي عرفت (بأزمة الثلاثينيات) مما أدت إلى هبوط مداخيل صادرات البلدان المدنية بسبب الركود في البلدان الصناعية مما نجم عنه تفجير أزمة المديونية الخارجية وكانت أول أزمة ديون عالمية , وقد عملت البلدان المدينة لتجاوز أزمة السيولة, وذلك بمحاولة الحصول على اعتماد لأجل قصير من المصارف الغربية بغية تأمين خدمة ديونها وبسبب عدم الحصول على الاعتمادات دخلت معظمها في مرحلة العجز عن الدفع منذ عام **1931** .

2-مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية وحتى الثمانينات:

يشير استعراض الأوضاع الأولية خلال هذه الفترة أنها, شهدت تغيرات عظيمة ابتداء من التوقيع على إتفاقية (بروتن وودز) التي بموجبها تم صياغة نظام اقتصادي جديد من مختلف العناصر الإقتصادية ,ووضع أسعار ثابتة للصرف قابلة للتحويل ضمن حدود معينة , وكذلك تشجيع التدفقات الأولية لرأس مال للأغراض الإنتاجية وتبع ذلك إنشاء مؤسسات دولية تفي بهذا الغرض مثل البنك الدولي لغرض إعادة تعمير ما دمرته الحرب العالمية الثانية ,كذلك إنشاء صندوق النقد الدولي وذلك لإعطاء أكبر قدر ممكن لتحقيق السيولة الدولية ,إلا أن أهم ما شاهدته بدايات هذه الفترة وخاصة على صعيد الدول النامية فقد حصلت الكثير من الأقطار إستقلالها السياسي ,وبالتالي إندفعت لتحقيق تنميتها الإقتصادية ففي عام **1955** م كانت المعطيات تشير إلى أن ديون البلدان النامية كانت بحدود (**8** مليارات دولارات) وبنهاية الخمسينات تضاعف هذا الرقم بسبب حصول العديد من الدول على إستقلالها وسيادتها, وفي التسعينات إزدادت مديونتها ,حيث بلغت عام **1967**(**36**)مليار وعام **1970**(**66**) مليار دولار ,غير أن هذه الديون لم تهدد الحياة الإقتصادية لهذه البلدان ,أما فترة السبعينات فقد اتسمت بعدم الاستقرار الاقتصادي الدولي[7]

3-مرحلة الثمانينيات وحتى الوقت الحاضر:

[7]أياد حماد عمر,أزمة المديونية الخارجية للبلدان النامية أسبابها وسبل مجابهتها ,مجلة جامعة الأنبار للعلوم الإقتصادية والإدارية ,العددج الثاني ,2008 ص4 بتصرف

هذه المرحلة تسمى بمرحلة الأزمة حيث تميزت ببداية إنطلاق المديونية الخارجية فقد أدت الدول مرتفعة الدخل بإقراض البلدان النامية بسبب تدهور نموها المالي ومع بداية الثمانينيات.علامات الأزمة إبتداءا من بولندا سنة **1981**م حينما تبين أنها لم تعد قادرة على دفع ماترتب عنها من فوائد لقروضها الخارجية , كما تكررت في المكسيك سنة **1982** م عندما أعلنت على أنها لم تعد قادرة على مواجهة إلتزامات الدفع ,حيث إنهارت ثقة المصاريف بالقدرة المالية لجملة البلدان المدينة الأساسية , وترجمت النتيجة بتغير موقف المصارف حيال المدينين من الدول النامية وإتخذت جملة من الإجراءات تمثلت في

- وضع سياسة إنكماشية للإئتمان الممنوح للبلدان النامية .
- زيادة حجم مخصصاتها وإحتياجاتها لتغطية الديون المشكوك في سدادها [8]

المبحث الثاني:أسباب ومؤشرات وآثار المديونية الخارجية .

المطلب الأول :أسباب اللجوء للمديونية الخارجية

في ظل الظروف وجدت نفسها تتخبط في مشاكل عويصة من بينها عجز في الميزانية وضعف الإيرادات المحلية وغيرها .الأمر الذي آل بها إلى حتمية الإقتراض ومنه إلى الوقوع في أزمة المديونية ومن هذا سنتطرق إلى بعض أسباب اللجوء إلى المديونية الخارجية.

1-الدوافع الداخلية:

1-1الحروب وعدم إستقرار الأوضاع السياسية:

إن ميزانيات الدول النامية منذ الثمانينيات إلى الوقت الحالي تشمل في أغلبها نفقات موجهة للناحية العسكرية لتطوير العتاد من أجل مواجهة أخطار متعددة مما أدى إلى إختلال الميزانية وبالتالي تحقيق عجز مما يتحتم على الدول الإقتراض لتمويله.

1-2 النمو الديمغرافي المستمر وتدني الدخل القومي:

ما يميز الدول النامية هو إرتفاع معدل النمو السكاني بالرغم من أن الهدم السكاني لهذه الدول يعرف بوجود نسبة كبيرة من الشباب غير أنهم ولعدم توفر مناصب الشغل تحولوا من طاقة إنتاجية إلى ثقل على المجتمع والنتيجة كانت عدم كفاية الدخل القومي لتغطية طلبات السكان المتزايدة.

1-3 نقص الإستثمارات: الإعتماد على طرق إنتاجية بدائية نتيجة عدم تطور العجلة الإنتاجية ينعكس سلبا على معدل الأجور والطاقة الإستثمارية في هذه البلدان كما هو نتيجة أيضا إلى التهريب

[8] مفتاح صالح ,المالية الدولية .جامعة محمد خيضر .بسكرة 2005.200- ص35

المتواصل لرؤوس الأموال بفعل تدني الأوضاع السياسية ومنه أصبحت كالاستثمارات تغذي البلدان الرأسمالية[9]

1-4 العجز المستمر في الميزانية العامة:

وهو أحد العوامل الرئيسية الداخلية التي تؤدي إلى الديون الخارجية ,ويعرف العجز في الميزانية العامة بأنه الفرق السالب بين الإيرادات العامة والنفقات . ويعود هذا العجز إلى النفقات الحكومية الضخمة والمتزايدة من جهة وإلى عجز الإيرادات المحلية وإنخفاض المساعدات الخارجية من جهة أخرى.مما يؤدي إلى عجز مستمر في الميزانية العامة للدول المدينة.وتلجأ بعض الدول المدينة إلى سياسة التمويل بالعجز مما يؤدي إلى تزايد توسع الدين العام الداخلي ,ويلعب الجهاز المصرفي في هذه الدول دورا رئيسيا في هدا التمويل المحلي, مما يؤدي إلى زيادة السيولة المحلية, ومن ثم إرتفاع في الأسعار, وتعتمد هذه الدول على الإقتراض المحلي والذي يعني التوسع في حجم الإئتمان المصرفي الممنوح(سياسة نقدية توسعية) في تغطية جزء من النفقات العامة,وهذا في النهاية يؤدي إلى زيادة العجز في الميزانية العامة,وتفاقم معدلات التضخم. أما الجزء الآخر من العجز فيغطى عن طريق الديون الخارجية مما يؤدي إلى تزايد نسبة الديون إلى الناتج المحلي الإجمالي,وإلى تزايد اعباء خدمة الديون وتبعية هذه الدول اقتصاديا إلى دول الخارج[10]

1-5 العجز في ميزان المدفوعات:

يعد ميزان المدفوعات النافذة التي يطل منها الإقتصاد الوطني على العالم لكونه يسجل كل العمليات التي تربط الإقتصاد الوطني بالإقتصاد العالمي ,وتتجلى أهميته في التحليل الإقتصادي في مدى إرتباط وتداخل الإقتصاد الوطني مع باقي العالم[11]

كما أن ظاهرة العجز في ميزان المدفوعات هي ظاهرة منتشرة بشكل واسع في الدول النامية بسبب زيادة الواردات السلعية, وذلك بسبب سيادة نمط إستهلاك غير محلي ودعما تابع وخاضع لتقلبات الأوضاع الدولية والهادف إلى توفير سياسة ظرفية مع العلم بأن الكثير من هذه السلع تدخل في قائمة الكماليات,أي في سلم الحاجيات الإقتصاديةوالإجتماعية غير الأساسية أي بعبارة أخرى تدخل في إطار

---

[9] بن كاملة محمد عبد العزيز,المديونية الخارجية وإسراتيجية التنمية المالية لإقتصاديات الناشئة سياسات وإنعكاسات – مجلة الإقتصاد الجديد جامعة وهران العدد 06 –الجزائر-2012- ص74

[10] علي عبد الفتاح أبو شرار ,الإقتصاد الدولي نظريات وسياسات ,الطبعة الثالثة 2010 ,دار الميسرة للنشر والتوزيع والطباعة ,عمان ص214

[11] بن الشيخ عبد الرحمان وآخرون ,تحليل وتقييم تنافسية الإقتصاد الجزائري للفترة 2009-2014 في العلوم الإقتصادية, جامعة أحمد دراية ادرار ,2014,2015 ص36

الواردات القابلة للظغط وأن نشر هذه الأنماط الإستهلاكية في البلدان النامية كانت من قبل الدول الرأسمالية لبسط هيمنتها وغرس قيمها لتصل وتصيب مختلف الفئات والشرائح الإجتماعية في العالم النامي لتتمثل بها في أنماط إستهلاكها كي تبقى سوقا رئيسيا لها.ومن هنا يلجأ إلى قروض تستخدم لتمويل شراء السلع الإستهلاكية أو الحصول على المعدات العسكرية والأسلحة وهذا النوع من القروض لا يسهم إطلاقا في خلق فائض بالميزان التجاري ,ويظل دائما عبئا على ميزان المدفوعات[12]

الدوافع الخارجية: وتتعلق بالظروف الإقتصادية الدولية ونذكر منها:

1-الأزمات البترولية :تميزت فترة **1973-1979**بزيادة الطلب على البترول ليصل سعر البرميل الواحد **35** دولار ثم لينخفض إلى **10** دولار في سنة **1986** ليؤثر على الإقتصاديات الناشئة من خلال طلب القروض لسد النفقات المحلية وإزدادت وضعيتها سواءا نتيجة إرتفاع حجم الديون بفعل الإفراط في الإقتراضبالإعتماد على إيرادات مستقبلية مخططة لتسديد الديون حيث إرتفع حجم الديون من **143,3** مليار دولار إلى **826** مليار دولار نهاية الثمانينيات.

2 إرتفاع معدل الفائدة: هو الدافع رئيسي في زيادة حجم المديونية وهذا بسبب السياسة النقدية التي أصبحت تتخذها الدول المحاربة للتضخم عن طريق تقليص الكتلة النقدية برفع أسعار الفائدة من أجل إمتصاص السيولة الإضافية المتداولة في الأسواق حيث إرتفعت معدلات الفائدة من **12%** إلى **14,50%** سنة **1980** إلى **16,50%** نهاية الثمانينيات وبداية التسعينيات مما أدى إلى تفاقم خدمة المديونية .

3-إختلال موازين التبادل التجاري:

تعد الصادرات من المواد الأولية المصدر الرئيسي لتمويل الواردات من السلع والخدمات من جهة والوفاء بالإلتزامات الخارجية من جهة أخرى وقد كانت الإقتصاديات الناشئة تعتمد على تنامي حصيلة صادراتها لسد إحتياجاتها الإستيرادية وتسديد ديونها لكن إنخفاض أسعار الموارد الأولية والإنخفاض الحقيقي في حجم الصادرات وكذلك إجراءات الحماية والحواجز الجمركية التي وضعتها الدول المتقدمة أدى إلى إنخفاض حصة الإقتصاديات الناشئة من الصادرات العالمية مما دفعها للحصول على المزيد من

[12]مشير الوردي , مرجع سابق ص60

القروض للوفاء بإلتزاماتها ولتغطية الإستيراد مما جعلها تدور في حلقة تبدأ بأزمة الديون وتدهور معدلات التبادل الإقتصادي وصولا إلى انخفاض الحصيلة من النقد الأجنبي وإرتفاع الديون[13]

4-تقلبات أسعار الصرف:

إن التقلبات الحادة في أسعار الصرف للعملات الرئيسية أثار سلبية على البلدان النامية وذلك من خلال زيادة عبء المديونية الخارجية ,فتذبذب سعر الصرف وخاصة العملة الأساسية التي حررت بها مديونية الدول النامية لها آثار مباشرة على عوائد الصادرات لهذه الدول ومن ثم على قدراتها في دفع ديونها .حيث يؤدي إرتفاع سعر الدولار إلى تزايد عبئ المديونية على الدول المدينة ,خاصة مع وجود حوالي **80%** من القروض الخاصة تم التعاقد عليها بالدولار الأمريكي.هذا يعزز من حدة الظغوطات على إقتصاديات هذه الدول كما تشير بعض التقارير إلى أن حوالي **40%**من ارتفاع الديون كان سببه ارتفاع قيمة الدولار الناتج عن إستراتيجية خفض العملة المتداولة ورفع سعر الفائدة التي إنتهجتها الو-م-أ خلال الفترة **1981-1982**.[14]

المطلب الثالث: مؤشرات المديونية الخارجية.

تم وضع هذه المؤشرات لعدة أسباب من بينها توفير المعلومات المهمة للحكومات والمؤسسات المالية لتوجيه السياسات الإقتصادية وإتخاذ القرارات الملائمة بشأن إدارة الديون الخارجية كما تعتبر هذه المؤشرات أداة لتقييم إستقرار الإقتصاد الوطني للبلد وقدرته على تحمل الديون ومن بين هذه المؤشرات ما يلي :

1-مؤشر خدمة الدين إلى الصادرات:

يعتبر مؤشر إستدامة لأنه يقيس نسبة الصادرات التي تحول إلى خدمة المديونية وكذلك مدى هشاشة خدمة الدين بسبب الإنخفاض الغير متوقع للصادرات,كما يعكس أهمية الديون القصيرة في خدمة المديونية,إن المستوى المستدام لهذا المؤشر يتحدد بمستوى أسعار الفائدة وكذلك بنية آجال المديونية حيث أن إرتفاع نسبة الديون القصيرة ترفع من هشاشة خدمة

[13] بن كاملةمحمد عبد العزيز ,المديونية الخارجية وإستراتيجية التنمية المالية للإقتصادات الناشئة سياسات وإنعكاسات ,مرجع سابق ص75

[14] مشير الوردي مرجع سابق ص65(بتصرف)

المديونية,وعلى أن هذا المؤشر يأخذ بعين الإعتبار مشاكل السيولة والملاءة , ويمكن أن يكون أقل فائدة من مؤشر الملاءة أو السيولة [15]

إجمالي الدين

100* ــ

إجمالي عائدات الصادرات السنوية

وتعد هذه النسبة مقياسا عاما لصعوبات خدمة الدين. وعادة إذا ما زادت تلك النسبة على **200%** فإن الدولة تواجه صعوبات في خدمة ديونها الخارجية ,وهذه ليست معدلا تحكيميا , فقد تقل النسبة عن ذلك وتواجه الدول صعوبات في خدمة أعباء ديونها الخارجية[16]

2-مؤشر القيمة الحالية للدين إلى المداخيل الحكومية:

وهومؤشر القيمة المستقبلية لخدمة الدين المخصوم بسعر فائدة تجاري بمخاطرة حيادية على على المداخيل الجبائية للحكومة, يقيس الإستدانة في البلدان ذات الإقتصاد المنفتح والتي تعاني من قيد الميزانية الناجم عن إرتفاع خدمة المديونية .وقد يدل هذا المؤشر لسنوات عديدة على أن الدولة تواجه مشاكل جبائية ومالية لخدمة المديونية[17]

2-مؤشر الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي:

يعتبرمؤشر الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي من أكثر المؤشرات دلالة وهو يمثل القوة الإقتصادية الرئيسية ويعبر عنه بالعلاقات التالية

إجمالي الدين الخارجي

إجمالي الناتج المحلي

حيث يستعمل هذا المعدل لقياس مدفوعات الفوائد والتي تقتطع من الناتج الوطني وتسدد إلى الخارج وحسب الصندوق النقد الدولي فإن المعدل الطبيعي هو**4%**فإنفاق المعدل نسبة **4%** فإن البلد يصبح يعاني صعوبات من أجل مواجهة إلتزاماته الخارجية

4-مؤشر نسبة احتياط الدولة إلى إجمالي الديون:

[15] بلقاسم العباس إدارة الديون الخارجية سلسلة دورية تعني بقضايا التنمية في الأقطار العربية ,العدد الثلاثون ,المعهد العربي للتخطيط الإقتصادي , الكويت , 2004 السنة الثالثة,ص15

[16] خيضر حسن خيضر ,أزمة الديون الخارجية في الدول العربية والإفريقية ,مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية,أبو ظبي- الطبعة الأولى,ص15

[17] بلقاسم العباس ,إدارة الديون الخارجية ,مرجع نفسه ص16

يوضح هذا المؤشر موقف السيولة الخارجية لبلد ما حيث تلجأ إليه الدولة للمحافظة على أسعار الصرف أو عندما يطرأ عجز في ميزان المدفوعات حيث تلجأ له كبديل لإجراء الموائمة القياسية التي تتمثل في تخفيض سعر الصرف وإتباع سياسات إنكماشية[18]

المطلبالثالث:آثار المديونية الخارجية:

تختلف الآثار المترتبة عن الديون الخارجية من دولة إلى أخرى , نظرا لإختلاف حجم الديون ونوعها وإختلاف الهيكل الإقتصادي لكل دولة وكيفية إستخدام هذه الديون ومنه سنتطرق إلى آثار المديونية الخارجية.

1-أثر المديونية الخارجية على الإستثمار :

يعتبر الهدف الرئيسي من الإقتراض الخارجي هو تمويل الإستثمارات الإنتاجية, ولكي يكون إستخداماالإقتراض الخارجي في تمويل الإستثمارات له أثر إيجابي, لا بد أن تكون هذه المشاريع الإستثمارية منتجة وسليمة وتحقق عوائد أكبر من معدل الفائدة المستحقة على الديون الممونة لهذه المشاريع كما يجب أن يكون التمويل وشروطه ملائما[19]

2- أثر المديونية الخارجية على ميزان المدفوعات:

تؤثر الديون الخارجية على ميزان المدفوعات للدول النامية المدينة تأثيرا سلبيا, حيث تدخل مدفوعات الفائدة ضمن فقرات مدفوعات تلك الدول ولتغطية العجز تلجأ (الدول المدينة) لزيادة صادراتها من السلع والخدمات غير أن صادرات الدول النامية غير منوعة وأسعارها منخفضة في الأسواق العالمية مما ينقص من حصيلة هذه الصادرات وكذلك فإن المديونية الخارجية التي تحسن وضع ميزان المدفوعات عند بداية إستلامها ستعود في النهاية إلى إحداث عجز فيه عندما تستحق أقساطها وفوائدها[20]

3-أثر المديونية الخارجية على رصيد الميزانية :

[18] باديجة مسعود –تقييم أداء صندوق النقد الدولي في معالجة الأزمات المالية الدولية,مذكرة لنيل شهادة الماستر أكاديمي ,جامعة قاصدي مرباح ورقلة , كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير,الجزائر ,2022ص17

[19] عيساني العارم ,أثر المديونية الخارجية على النمو الإقتصادي دراسة تحليلية قياسية لحالة الجزائر(2000-2015) ,المجلد العاشر,العدد 1-2019 ص322-324(بتصرف)

[20] مشير الوردي, مصدر سابق ص69

تشير النظرية الإقتصادية إلى أنه قد تؤدي المديونية بسبب زيادة خدمة الدين إلى تغيير عناصر الإنفاق وتقليص الموارد المتاحة. وبالتالي زيادة عجز بالميزانية ,ومن ثم تقليص مدخراته العامة.وهوما قد يؤدي إلى رفع معدلات الفائدة أو إزاحة الإئتمان المتاح للإستثمارالخاص.الأمر الذي يؤدي بدوره إلى إضعاف النمو الإقتصادي .

4-أثر المديونية الخارجية على الإدخار:

إن ضعف معدل الإدخار المحلي في البلدان المدينة يؤدي إلى عدم تمكن القطاع العام والخاص من تنفيذ مشاريع التنمية الجديدة بسبب الإعتماد المفرط على التمويل الخارجي .هذا الإعتماد يؤدي إلى تراكم الديون الخارجية. مما يزيد من الأعباء المالية على الدول المعنية وهذا بدوره يقلل من القدرة على تخصيص جزء من الدخل الوطني لرفع معدل الإدخار الوطني مما يؤدي إلى عدم كفاية المدخرات المحلية لتمويل عمليات التنمية الإقتصادية المحلية[21]

الإدخار في المفهوم الإقتصادي هو ذلك الجزء من الدخل الوطني الذي لا ينفق على الإستهلاك وإنما يوجه إلى تكوين رأس مال جديد على شكل إستثمار[22]

5-أثر المديونية الخارجية على التضخم:

فالتضخم كما نعلم يؤثر سلبا على ميزان المدفوعات ,فإرتفاع أسعار الصادرات نتيجة إرتفاع أسعار تكاليف الإنتاج,يقلل من حجم الصادرات في الوقت نفسه يشجع على زيادة الإسترداد فيزيد من حجم الواردات في ظل التضخم ومنه يزداد عجز الميزان التجاري.

كما يضغط كذلك على سعر الصرف للعملة المحلية فيتدهور هذا السعر , مما يشجع على هروب رؤس الأموال إلى الخارج, ويؤدي إلى عرقلة إنساب الإستثمارات الأجنبية الخاصة [23]

[21]عيساني العارم ,اثر المديونية الخارجية على النمو الإقتصادي ,ص 315

[22] حسن عمر, الإستثماروالعولمة,دار الكتاب للحديث ,القاهرة ,2000 ص 11

[23]فضيلة جنوحات, إشكالية الديون الخارجية شارها على التنمية الإقتضادية في الدول العربية حالة بعض الدول المدينة,اطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه العلوم الإقتصادية ,ص2005-2006 ص130

المبحث الثالث:المؤسسات المالية الساندة (نادي باريس ولندن)

المطلب الأول:النشأةوالتأسيس

الفرع الأول :نادي باريس

تولدت فكرة نادي باريس من المحادثات التي عقدت في فرنسا عام **1956** لمناقشة الازمة بين الأرجنتين ودائنيها المختلفين ,كما يعود الحديث عن نادي باريس إلى مابعد الإطاحة بالرئيس الأرجنتيني خوان دومينجوابيرون عام**1956** حيث عقدت البلاد إجتماعا مع دائنيهاالرئيسين في **16** مايو/أيار**1956** بالعاصمة الفرنسية باريس بدعوة من وزير الإقتصاد الفرنسي وكان هذا الأمر إشارة لبداية غير رسمية لكيان نادي باريس وفي عام **1962** أصبح هذا النادي إلى جانب صندوق النقد والبنك الدوليين بمثابة أداة إستراتيجية للدول المتقدمة. كي تكون لها قبضة على الإقتصاد العالمي ,ومنذ ذلك العام تم إبرام **433**إتفاقية تتعلق ب**90** بلد مدينا وبلغت قيمة الإتفاقيات المبرمة منذ عام **1983** حوالي **583**مليار دولار أمريكي ومن بين هاته الإتفاقيات التي قام بها نادي باريس:

1956: إتفاقية نادي باريس الأولى في الأرجنتين

1966:أول إتفاقيةلنادي باريس مع دولة آسيوية وهي إندونيسيا

1976:أول إتفاقية لنادي باريس مع دولة إفريقية ,وهي زائير(الكونغو الديمقراطية)

1981 :أول إتفاقية لنادي باريس مع دولة أوروبية وهي بولندا[24]

الفرع الثاني :نشأة نادي لندن:

على عكس نادي باريس ليس لنادي لندن وجود صريح أو أهمية كنادي باريس ففي بعض الأحيان,تجتمع لجان خاصة تضم بعض المصارف الرئيسية الدائنة, في الحالات التي يكون فيها الوضع في دولة ما مدينة للمصارف التجارية الدولية,للبحث معه في عقد إتفاق ينضم إلتزاماته المالية من جديد لعدم قدرته على تسديد مابذمته من ديون سابقة.أما عن تاريخ نشأته فلا يمكن تحديده بالضبط ولكن الإجتماع الأول له يذكر أنه قد حصل في عام 1976 إذا إجتمعت حينها مجموعة الثماني لحل مشكلة الديون المستحقة على دولة زائير[25]

[24]نادي باريس قبضة الدول الكبرى على الإقتصاد العالمي مسترجع بتاريخ 2023/03/01 أنظر الرابط –www aljazeera/net أطلع عليه بتاريخ 2024/05/22 على الساعة 22:30

[25]دار الحكمة ,نادي لندن,مسترجع بتاريخ 2018 أنظر الرابط daralhikma. Org تاريخ الإطلاع عليه 2024/05/20 على الساعة 10:40

المطلب الثاني :مفهوم نادي باريس و لندن

الفرعالأول:تعريف نادي باريس

هو مجموعة غير رسمية تضم دائنين رسميين معظهم بلدان صناعية تسعى للتوصل إلى حلول منسقة وقابلة للإستمرار لصالح البلدان الدائنة التي تواجه مصاعب في السداد,ويعالج دائنو نادي باريس مشكلات ديون البلدان المدينة من خلال إعادة جدولة الديون أو تخفيض خدمة الدين أثناء فترة زمنية محددة أو إعتبارا من تاريخ محدد[26]

ويعرف أيضا على أنه

مؤسسة غير رسمية تمثل تجمع الدائنين من الدول الغنية في العالم أنشئ عام **1956** نتيجة المحادثات التي تمت في باريس بين حكومة الأرجنتين ودائنيها ويتولى نادي باريس مهمة إعادة هيكلة الديون السيادية للدول, أو تحقيق أعباء بعض الديون أو حتى إلغاء بعض الديون السيادية[27].

ومن هذه التعريفات يمكن القول أن نادي باريس هو كيان غير رسمي مكون من **20** دولة من أكبر إقتصاديات العالم تلجأ إليه الدول المدينة كحل أخير من أجل إعادة النظر في ديونها وهذا من خلال إعادة هيكلة أو جدولة ديونها بدلا من إعلان هذه البلدان إفلاسها.

الفرع الثاني: مفهوم نادي لندن.

هو مجموعة من البنوك التجارية التي يجتمع ممثلوها بشكل دوري للتفاوض على إعادة هيكلة المقترضين السيادين, ولا يوجد إطار تنظيمي لنادي لندن مماثل للإطار التنظيمي لنادي باريس [28].

كما يعرف أيضا أنه عبارة عن مجموعة غير رسمية من الدائنين الخاصين يعيد جدولة الدين التجاري ويمثل المؤسسة المكلفة بإعادة التفاوض حول ديون الدول النامية تجاه البنوك التجارية الدولية وليس لنادي لندن وجود صريح, كما هو الحال بالنسبة لنادي باريس [29]ومن هذه التعريفات يمكن القول أن نادي لندن هو نادي يقوم مقام نادي باريس من إعادة هيكلة الديون أو جدولتها إلا إنه يتعامل مع الديون التي تتعلق بالمؤسسات المالية الخاصة.

---

[26] وسام السعدي .صندوق النقد الدولي ودوره في تحقيق متطلبات النظام الدولي الجديد ,العربي لحقوق الإنسان والتنمية,2020ص87

[27]عبد المعين محمد طاهر الشواف,بارونات المال والأعمال الجدد, دار الشواف للنشر والتوزيع 2016.ص77

[28]نادي لندن . لجنة الأمم المتحدة الإقتصاديةوالإجتماعية لغرب آسيا أنظر الرابط www.uneswa.org شوهد بتاريخ 2024/05/23 الساعة 20:30

[29]مها رياض عبد الله , صندوق النقد الدولي ,المعهد العالمي للفكر الإسلامي .2012ص196

المطلبالثالث:أهداف كل من نادي باريس ولندن

الفرع الأول: أهداف نادي باريس

تسعى الدول الأعضاء في نادي باريس إلى إيجاد حلول ملائمة للصعوبات التي تواجهها الدول المدينة في سداد ديونها ومن بين الأهداف التي يتسم بها هي :

يتمثل الهدف العام المعلن لندي باريس في مساعدة الدول المدينة على سداد ديونها والخروج من أزماتها المالية.وتحسين أحوالها الإقتصادية والحيلولة دون إفلاسها.كما تتم جدولة الديون من قبل النادي وذلك بتوصية ضرورية من صندوق النقد الدولي, ولابد أن تكون عضوا في الصندوق ,وأن تكون قد أبرمت إتفاقا معه. كما يقيم نادي باريس توصيات للتعامل مع الأزمات.ومنذ عام **1956** قام نادي باريس بإبرام العديد من الإتفاقيات.منها إتفاقية مع إندونيسيا لإعادة جدولة ديون بقيمة **5,4** مليار دولار.كماأعاد جدولة ديون بقيمة **12,5** مليار دولار مع باكستان في **2001** على مدى فترة تمتد **38** عاما. كما قام بإتفاقية مع يوغوسلافيا لإعادة جدولة ديونها المقدرة ب**3** مليار دولار كما يقدم أيضا تسهيلات مالية للبلدان المتضررة من الزلزال والكوارث الطبيعية من أجل سداد إلتزاماتها المالية على غرار ما جرى بعد زلزال تسونامي سنة **2004**[30] ولكي يتم عملية جدولة الديون لابد لنادي باريسأن يفرض بعض الشروط على الدولة المدينة:

- تخفيض ميزانية الرعاية الصحية والإجتماعية
- تخفيض الدعم الحكومي للسلع الإستهلاكية
- خصخصة الشركات والأصول العامة
- تخفيض قيمة العملة المحلية وتحرير أسواق الصرف
- زيادة الضرائب المباشرة وغير المباشرة
- تخفيض الجمارك وإزالة القيود الإستيرادية
- تقليص عدد موظفي الدولة
- تحرير القطاع المالي وخصخصة البنوك

[30]نادي باريس ..قبضة الدول الكبرى على الإقتصاد العالمي ,مسترجع بتاريخ 2023/03/1 أنظر الرابط http.//www.aljazeera.ent تاريخ الإطلاع 2024/05/28 بتصرف

منح الإستثمارات الأجنبية إمتيازات[31]

الفرع الثاني :أهداف نادي لندن

بالرغم من وجود شراكة بين نادي لندن ونادي باريس في بعض الأهداف الأساسية إلا إن لكل منهما إختصاصه ووظائفه المحددة ومن بين أهداف نادي لندن:

يهدف إلى تقديم حلول لإعادة جدولة أو هيكلة الديون المستحقة على الدول المدينة للبنوك التجارية من خلال تمديد فترات السداد أو تخفيض أسعار الفائدة أو تخفيض جزء من الديون كما يهدف إلى تعزيز الإستقرار المالي وتحسين العلاقات بين الدائنين والمدينين من خلال إيجاد حلول عملية ومقبولة للطرفين لمشكلات الديون . مما يمكن أن يسهم في بناء ثقة طويلة الأجل بين الأطراف المعنية.ولكي تتم عملية هيكلة الديون يفرض نادي لندن بعض الشروط على الدولة المدينة منها:

- ⇦ تعهد الدولة المدينة بمكافحة الفساد الإداري والمالي
- ⇦ توفير مبادئ الحكم الرشيد
- ⇦ حماية حقوق الإنسان وحقوق الأقليات السياسية والدينية
- ⇦ التعهد بمكافحة الإرهاب

خلاصة الفصل:

نستخلص من خلال ماتطرقنا إليه في هذا الفصل أن المديونية الخارجية هي وسيلة من وسائل التمويل التي تلجأ إليها الدول, كما تعود الجذور التاريخية لها إلى المراحل المبكرة التي مرت بها العلاقات بين هذه الدول بداية بمرحلة ما قبل الحرب العالمية الثانية إلى الوقت الحاضر .ومن أبرز أسبابها عجز الميزانية العامة بالإضافة لميزان المدفوعات وإرتفاع أسعار الفائدة والتضخم وغيره كما يترتب عنها الكثيرمن الآثار السلبية إقتصادياوإجتماعيا وعليه تم وضع جملة من المؤشرات التي تساعد على تقييم ثقل المديونية في أي دولة.

[31] CNA أحمد الألفى , النوادي الدولية للديون المتعثرة, مسترجع بتاريخ 2017/01/01 أنظر الرابط http.// www.cashnewseg.com

الفصل الثاني

الهيكل الاقتصادي لدول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا

المبحث الأول: مصادر دخل دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا:

تعد منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا (**MENA**) واحدة من أكثر المناطق تنوعًا من حيث مصادر الدخل الاقتصادي، تتميز هذه المنطقة بثرواتها الطبيعية الهائلة، وخاصة النفط والغاز، التي جعلتها لاعبًا رئيسيًا في الاقتصاد العالمي. بالإضافة إلى ذلك، تسعى العديد من دول المنطقة إلى تنويع اقتصاداتها من خلال الاستثمار في قطاعات مثل السياحة، التجارة، الخدمات المالية، الزراعة، والصناعات التحويلية.

المطلب الأول: مصادر دخل تقليدية

1.النفط والغاز:

تعتبر صناعة النفط والغاز المصدر الأساسي للدخل في العديد من دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا (**MENA**)هذه المنطقة تحتوي على بعض من أكبر احتياطيات النفط والغاز في العالم، مما يجعلها لاعبًا رئيسيًا في السوق العالمية.

– **السعودية:** تمتلك السعودية أكبر احتياطي نفطي في العالم، وتعتبر شركة أرامكو السعودية أكبر شركة نفط في العالم. يعتمد الاقتصاد السعودي بشكل كبير على النفط، حيث تشكل صادرات النفط أكثر من **70%**من الإيرادات الحكومية.

– **العراق:** تحتل العراق المرتبة الخامسة من حيث احتياطيات النفط في العالم. يشكل النفط حوالي**90%**من إيرادات الحكومة.

– **الكويت:** يعتمد اقتصاد الكويت بشكل كبير على النفط، حيث يشكل النفط حوالي **92%**من إيرادات الحكومة.

– **الإمارات:** تعتمد الإمارات على النفط بشكل كبير، خاصة إمارة أبوظبي التي تمتلك معظم الاحتياطيات النفطية في البلاد.

الجزائر :تعتمد الجزائر بشكل كبير على صادرات النفط والغاز، حيث تشكل هذه الصادرات أكثر من **95%** من الإيرادات الخارجية للبلاد. تمتلك الجزائر احتياطيات كبيرة من النفط والغاز، مما يجعل هذا القطاع الركيزة الأساسية للاقتصاد الوطني.

2. السياحة:

تلعب السياحة دورًا مهمًا في اقتصاد العديد من دول المنطقة، خاصة تلك التي تتمتع بموارد طبيعية محدودة.

- **مصر**: تعتبر السياحة أحد أهم مصادر الدخل في مصر، حيث توفر فرص عمل لملايين الأشخاص وتساهم بنسبة كبيرة في الناتج المحلي الإجمالي.[32]
- **المغرب**: يعتمد المغرب بشكل كبير على السياحة، حيث يزور البلاد ملايين السياح سنويًا.
- **الإمارات**: دبي على وجه الخصوص تعد مركزًا سياحيًا عالميًا، حيث تستقبل ملايين السياح سنويًا بفضل المعالم السياحية الفاخرة والمهرجانات العالمية.

3. الزراعة:

تعتبر الزراعة مصدر دخل مهم في بعض دول المنطقة، خاصة تلك التي تمتلك أراضٍ زراعية خصبة ومياه كافية.

- **المغرب**: يعتمد الاقتصاد المغربي بشكل كبير على الزراعة، حيث تعتبر من أكبر مصدرين للمنتجات الزراعية في المنطقة.
- **مصر**: تلعب الزراعة دورًا مهمًا في الاقتصاد المصري، حيث تعمل نسبة كبيرة من السكان في هذا القطاع.

المطلب الثاني: مصادر دخل جديدة وناشئة

1.الصناعات التحويلية:

تسعى بعض دول المنطقة إلى تنويع اقتصاداتها من خلال تعزيز الصناعات التحويلية.

- **السعودية**: تسعى السعودية من خلال رؤية **2030** إلى تطوير الصناعات التحويلية وتخفيف الاعتماد على النفط.
- **الإمارات**: تركز الإمارات أيضًا على تطوير الصناعات التحويلية، خاصة في مجالات التكنولوجيا والابتكار.
- **الجزائر** :تسعى الجزائر حاليًا إلى تنويع اقتصادها بعيدًا عن الاعتماد الكبير على الطاقة من خلال تطوير قطاعات أخرى مثل الزراعة والصناعة والخدمات. تواجه الجزائر تحديات في تحقيق التنوع الاقتصادي بسبب التحديات السياسية والاقتصادية[33].

2. التجارة والخدمات المالية:

تعد التجارة والخدمات المالية من المصادر المهمة للدخل في بعض دول المنطقة.

---

[32] **الحمادي راشد،السياسات الاقتصادية في ظل التغيرات العالمية**، مركز الإمارات للدراسات الاستراتيجية،2021، ص145

[33] **الحمادي راشد،السياسات الاقتصادية في ظل التغيرات العالمية، مرجع نفسه**، ص155

- **الإمارات:** تعتبر دبي مركزًا ماليًا وتجاريًا عالميًا، حيث توفر المنطقة الحرة والبيئة الاستثمارية الجاذبة فرصًا كبيرة للتجارة والخدمات المالية.
- **قطر:** تعتمد قطر أيضًا على التجارة والخدمات المالية كمصدر دخل مهم بجانب النفط والغاز.

المبحث الثاني: تقسيمات الدول إلى غنية ومتوسطة وفقيرة

تعد منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا (**MENA**) من أكثر المناطق تباينًا من حيث مستويات التنمية الاقتصادية ومستويات الدخل بين دولها. تتراوح الدول في هذه المنطقة بين دول غنية تعتمد بشكل رئيسي على صادرات النفط والغاز، ودول متوسطة الدخل تعتمد على مجموعة متنوعة من القطاعات الاقتصادية مثل الزراعة، السياحة، والصناعات التحويلية، ودول فقيرة تعاني من نزاعات مسلحة وعدم استقرار سياسي يؤثر سلبًا على اقتصادها.

المطلب الأول: دول غنية

تعتبر الدول التي تعتمد بشكل كبير على النفط والغاز وتتمتع بمستويات عالية من الدخل القومي من بين أغنى الدول في المنطقة.

- **السعودية:** بفضل احتياطاتها النفطية الكبيرة، تعتبر السعودية من أغنى دول المنطقة.
- **الإمارات:** بفضل مواردها النفطية والغازية الكبيرة، بالإضافة إلى اقتصادها المتنوع، تعد الإمارات من أغنى دول المنطقة.
- **قطر:** تعتبر قطر من أغنى دول العالم من حيث نصيب الفرد من الدخل، بفضل احتياطاتها الكبيرة من الغاز الطبيعي.

المطلب الثاني: دول متوسطة الدخل

تشمل الدول التي لديها موارد طبيعية أقل أو تعتمد على مجموعة متنوعة من المصادر الاقتصادية، مثل السياحة والزراعة والصناعات التحويلية.

- **مصر:** تعتبر مصر من الدول متوسطة الدخل بفضل تنوع اقتصادها، الذي يشمل الزراعة، والسياحة، والصناعات التحويلية.
- **المغرب:** يعتمد المغرب على السياحة والزراعة والصناعات التحويلية، مما يجعله من الدول متوسطة الدخل.

- **الأردن:** على الرغم من محدودية الموارد الطبيعية، إلا أن الأردن يعتمد على التجارة والخدمات المالية، مما يجعله من الدول متوسطة الدخل.
- **الجزائر:** تعتبر الجزائر من الدول التي تمتلك موارد طبيعية كبيرة، وخاصة النفط والغاز، مما يجعلها تقع ضمن فئة الدول متوسطة إلى غنية الدخل بناءً على مستويات إنتاجها وعائداتها النفطية[34].

تعتمد الجزائر بشكل كبير على صادرات النفط والغاز، حيث تشكل هذه الصادرات أكثر من **95%**من الإيرادات الخارجية للبلاد، تسعى الجزائر حاليًا إلى تنويع اقتصادها بعيدًا عن الاعتماد الكبير على الطاقة من خلال تطوير قطاعات أخرى مثل الزراعة والصناعة والخدمات. تواجه الجزائر تحديات في تحقيق التنوع الاقتصادي بسبب التحديات السياسية والاقتصادية.

المطلب الثالث: دول فقيرة:

تواجه بعض دول المنطقة تحديات اقتصادية كبيرة، منها النزاعات المسلحة، وعدم الاستقرار السياسي، ومحدودية الموارد الطبيعية.

- **اليمن:** تعتبر اليمن من أفقر دول المنطقة بسبب النزاع المسلح المستمر وعدم الاستقرار السياسي.
- **السودان:** يعاني السودان من تحديات اقتصادية كبيرة، منها النزاعات الداخلية وعدم الاستقرار السياسي، مما يجعله من الدول الفقيرة.
- **سوريا:** تعتبر سوريا من الدول الفقيرة بسبب الحرب الأهلية المستمرة والتي دمرت جزءًا كبيرًا من بنيتها التحتية واقتصادها.[35]

[34] **العلي، محمد ، دور النفط في الاقتصاد السعودي: التحديات والفرص** ."مجلة الاقتصاد السعودي، العدد 45، 2020،ص. 23-40.

[35] **الخليفي، عبد الله،الاقتصاد السياسي للنفط في الشرق الأوسط: تحليل الاتجاهات الحالية**،مجلة الاقتصاد العالمي، العدد 34، ص. 30-47.

جداول الناتج المحلي الإجمالي والدخل القومي لبعض دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا

الجدول 1: الناتج المحلي الإجمالي (GDP) لعام 2023 (بالمليارات الدولار الأمريكي)

الدولة	الناتج المحلي الإجمالي (بالمليارات)
السعودية	873.0
الإمارات	501.3
قطر	179.8
الكويت	131.6
العراق	246.9
الجزائر	170.4
مصر	404.0
المغرب	133.5
الأردن	43.7
اليمن	21.0
السودان	30.7
سوريا	12.0

المصدر:صندوق النقد الدولي.(2023) **.تقرير آفاق الاقتصاد العالمي**

الجدول 2: الدخل القومي الإجمالي (GNI) لعام 2023 (بالمليارات الدولار الأمريكي)

الدولة	الناتج المحلي الإجمالي (بالمليارات)
السعودية	860.0
الإمارات	495.0
قطر	175.0
الكويت	128.0
العراق	240.0
الجزائر	165.0
مصر	395.0
المغرب	130.0
الأردن	42.0
اليمن	20.5
السودان	29.0
سوريا	11.5

المصدر: البنك الدولي .(2023) .قاعدة بيانات مؤشرات التنمية العالمية

World Development Indicators

الجدول 3: نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (GDP per capita) لعام 2023 (بالدولار الأمريكي)

الدولة	الناتج المحلي الإجمالي (بالمليارات)
السعودية	24,600
الإمارات	50,500
قطر	63,000
الكويت	32,700
العراق	6,000
الجزائر	3,900
مصر	3,800
المغرب	3,500
الأردن	4,300
اليمن	700
السودان	700
سوريا	600

المصدر:تقارير التنمية البشرية للأمم المتحدةUNDP Human Development Reports

.

الجدول 4: نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي (GNI per capita) لعام 2023 (بالدولار الأمريكي)

الدولة	الناتج المحلي الإجمالي (بالمليارات)
السعودية	24,200
الإمارات	49,800
قطر	61,500
الكويت	31,800
العراق	5,800
الجزائر	3,800
مصر	3,700
المغرب	3,400
الأردن	4,100
اليمن	680
السودان	670
سوريا	580

المصدر:منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية.(2023) .قاعدة بيانات إحصاءات الاقتصاد العالمي

المبحث الثالث: التعريف بمؤسسات الاقتراض الدولية وأهدافها

بعد إنهيار قاعدة الذهب ,وجب إرساء نظام عالمي يعمل على تنظيم و تحسين سير العلاقات المالية و النقدية , مما أدى إلى التفكير في البحث على نظام نقدي عالمي جديد , و في غضون الصراعات السياسية و الإقتصادية التي شهدها العالم في النسف الأول من القرن التاسع عشر تبلورت فكرة إنشاء مؤسسات مالية دولية تصهر على سلامة الإقتصاد العالمي ومنه سنتطرق في هذا المبحث إلى تعريف صندوق النقد الدولي و البنك العالمي وأهدافهم .

المطلب الأول: صندوق النقد الدولي(IMF)

- صندوق النقد الدولي هو منظمة دولية تعنى بشؤون السياسات الاقتصادية الكلية بهدف تحقيق الاستقرار العالمي، و استحدثت فكرة إنشائه في جولية**1944**في مؤتمر بروتن وودز بولاية نيوهامشر الأمريكية حيث يعتبر من أهم المصادر التمويلية التي تقوم بتمويل وإقراض الدول المختلفة لغرض المساعدة في حالة حدوث اختلالات في اقتصاداتها مع رسم سياسات واتخاذ تدابير وإجراءات تصحيحية
- هيئة مالية دولية تتمتع بالشخصية الاعتبارية، يعتبر وكالة متخصصة من وكالات منظومة الأمم المتحدة، وهو كمؤسسة مركزية في النظام النقدي الدولي، منحت له مهمة الإشراف على إدارة النظام الدولي للتخفيف من أثار أنظمة المدفوعات الدولية وأسعار الصرف على المعاملات التجارية والمالية العالمية.
- يعتبر المؤسسة المركزية في النظام النقدي الدولي وبدأ عمله في واشنطن **1**مارس **1947**وكانت فرنسا اول الدول المقترضة وحصلت على قرض بـ **25**مليون دولار.
- صندوق النقد الدولي هو منظمة دولية مستقلة، تعاونية تضم 185دولة عضو، تهدف إلى تعزيزالاستقرار الاقتصادي والنمو في العالم ويعتبر البلدان الأعضاء هم المساهمين في التعاونية، وتوفر رأسمال صندوق النقد الدولي من خلال اشتراكات الحصص في المقابل، يقدم صندوق النقد الدولي لأعضائه المشورة بشأن سياسة الاقتصاد الكلي، والتمويل في أوقات ميزان المدفوعات، والمساعدة الفنية والتدريب لتحسين إدارة الاقتصاد الوطني.[36]

[36]رمضاني محمد، **أثر السياسات الاستشرافية لصندوق النقد الدولي على تكيف السياسات النقدية للدول النامية**، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية، التسيير والعلوم التجارية، جامعة ابوبكربلقايد، تلمسان، السنة الجامعية 2011-2012ص135.

- صندوق النقد الدولي هو أحد الوكالات المتخصصة في منظمة الأمم المتحدة، نشأ بمو جب المعاهدة الدولية سنة **1945**م للعمل على تعزيز سلامة الاقتصاد العالمي، ويقع مقر الصندوق في عاصمة الولايات المتحدة الأمريكية ويديره أعضاء يمثلون جميع بلدان العالم تقريبا؛ حيث بلغ عدد هذه الدول ،**189**كما بدأ نشاطه الفعلي في مارس **1947**م، الدول الأعضاء به لا يشترط أن يكونوا أعضاء في منظمة الأمم المتحدة، [37]كما أن للصندوق أعضاء أصليين وهم ممثلي الدول التي حضرت مؤتمر "بروتن وودز" قبل شهر ديسمبر عام **1946**م، أما الدول التي انضمت بعد ديسمبر من نفس السنة، فلا تعتبر أعضاء أصليين، وقد صدور قبول عضويتها من قبل مجلس محافظي الصندوق ولا يوجد فرق في الالتزامات بين الأعضاء الأصليين والأعضاء الجدد، ولكل دولة الحق في الانسحاب من الصندوق.
- مؤسسة دولية تعنى بالسياسات الاقتصادية النقدية والمالية فهو يقوم على فكرة أن النمو الاقتصادي القوي يقوم بدرجة كبيرة على تحقيق الاستقرار الاقتصادي الكلي وإقامة إطار مؤسسي أساسي لاقتصاد السوق والانفتاح على الاقتصاد العالمي وانتهاج سياسات هيكلية تتماشى مع اقتصاد السوق.[38]

و في ما يلي تمثيل الهيكل التنظيمي لصندوق النقد الدولي :

37 دودان حنان، زيبري رابح،)دور صندوق النقد الدولي في إدارة ازمة الديون الخارجية للدول العربية خلال الفترة ،2008-2015(مجلة البشائر الاقتصادية، ع ،2جامعة الجزائر ،3جويلية ،2018ص235.

[38]بعداش وليد، صندوق النقد الدولي والتوازن الاقتصادي الخارجي دراسة مقارنة الجزائر-مصر، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير،جامعة محمد خيضر- بسكرة، -2015, ص142.

وفيما يلي تمثيل الهيكل التنظيمي لصندوق النقد الدوالي:

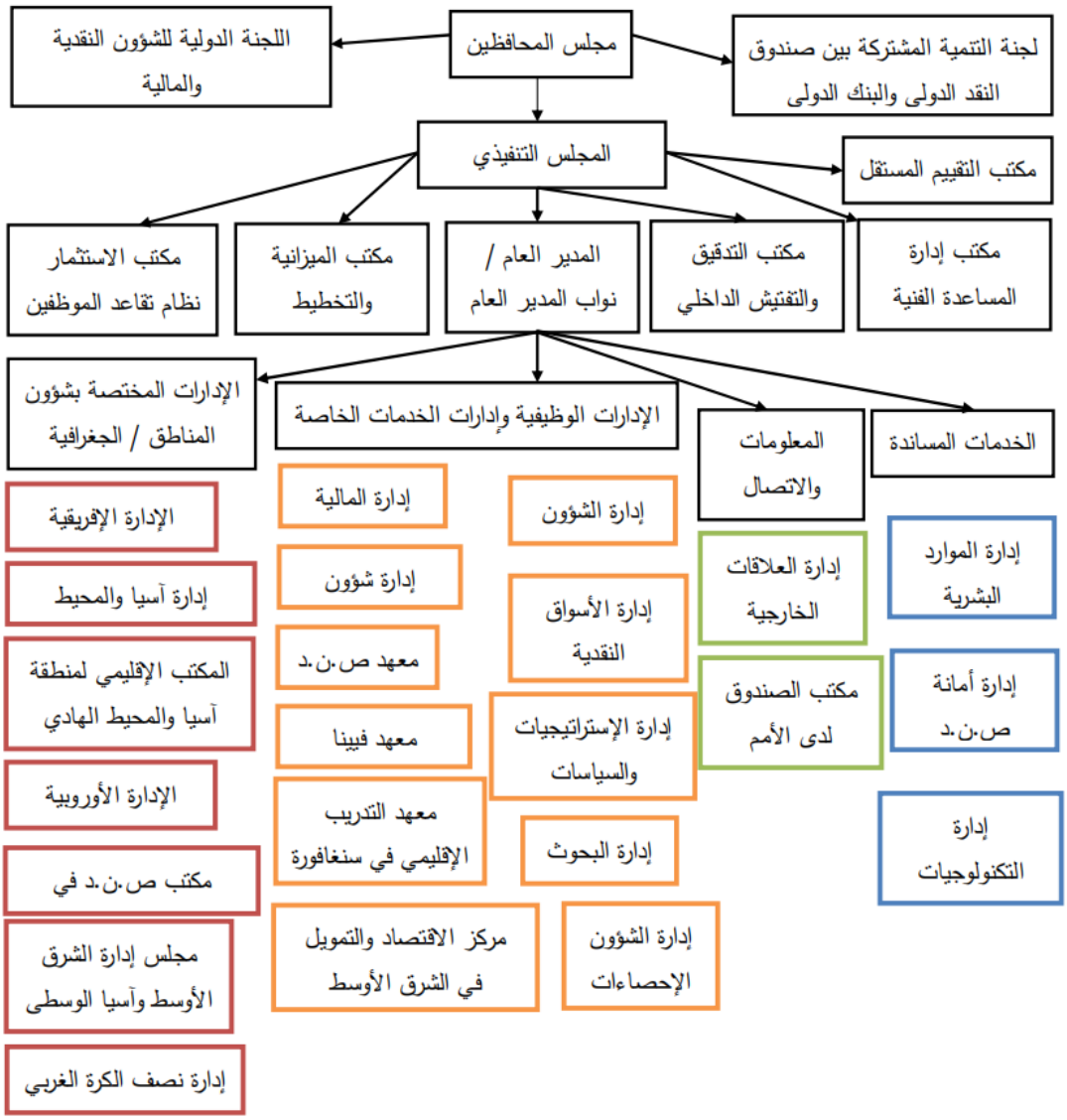

الشكل رقم (01): الهيكل التنظيمي لصندوق النقد الدولي.

المصدر: التقرير السنوي لـ (ص.ن.د) على الموقع www.imf.org :

المطلب الثاني: البنك الدولي (IBRD)

منظمة دولية متعددة الجنسية انشئة سنة 1947 على إثر مؤتمر بروتنوودز المنعقد سنة 1944 لتوفير العون الإقتصادي لدول الأعضاء لاسيما الدول النامية لتقوية إقتصاديتها وقد دعم البنك كثيرا من الإستثمارات طويلة الأجل , بما في ذلك مشاريع بنية تحتية تتعلق بطرق و الإتصالات و مشاريع زراعية و صناعية و برامج إجتماعية .[39]

و هو مؤسسة مالية دولية كبرى تهدف إلى تشجيع إستثمار رؤوس الاموال لإعمار و تنمية دول الأعضاء و مساعدتها على إنشاء المشاريع الضخمة كما يساعد البنك الدولي حكومات البلدان النامية على تخفيض عدد الفقراء عن طريق توفير الأموال و الخبرات التي يحتاجون إليها[40]

المطلب الثالث : أهداف كل من صندوق النقد الدولي و البنك الدولي

الفرع الأول: أهداف صندوق النقد الدولي.

شهد صندوق النقد الدولي منذ تأسيسه تطورات عديدة فرضتها حجم العمليات التي يقوم بها وكذا طبيعة الإصلاحات و القروض التي من خلالها انسجم و تكيف نشاطه مع احتياطات الدول الأعضاء و حركيته مع الإقتصاد العالمي ,حيث يسعى نشاطه إلى تحقيق الكثير من الأهداف و من بين هذه الأهداف ما يلي :

- تشجيع التعاون النقدي الدولي عن طريق هيئة دائمة تهيئ سبل التشاور و التعاون بشأن المشكلات النقدية الدولية .
- العمال على تحقيق إستقرار أسعار الصرف , و الحفاظ على ترتيبات منظمة لصرف بين عمولات البلدان الأعضاء .
- مساعدة على إقامة نظام مدفوعات متعدد الأطراف بالنسبة للمعاملات التجارية بين البلدان الأعضاء و إلغاء قيود الصرف الأجنبي التي تعيق نمو التجارة العالمية .
- تسيير التوسع و النمو المتوازن في التجارة الدولية , مما يسهم في زيادة فرص العمل و رفع مستوى الدفع الحقيقي بصة مستمرة .
- توفير الثقة بين بلدان الأعضاء عن طريق إتاحة الصندوق العامة لها بصفة مؤقتة و إعطائها فرصة لتصحيح الإختلالات التي تصيب ميزان المدفوعات دون الإضرار
- بلمستوى الوطني أو الدولي .[41]

[39]نجود أحمد ملحم , المديونية الخارجية و علاجها من منظور الإقتصاد الإسلامي دراسة حالة الأردن للفتر (1990-2004)أطروحة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في الإقتصاد و المصارف الاسلامية ,كلية الشريعة و الدراسات الإسلامية جامعة اليرموك 2007ص 105-104

[40]مجموعة البنك الدولي ,www.albahkaldaw.org,تاريخالإطلاع 30جوان 2024على الساعة 15:40(بتصرف)

الفرع الثاني :أهداف البنك الدولي

من بين الأهداف التي يسعى البنك العالمي إلى تحقيقها منها :

- الحفاظ على القوة المالية للبلدان المقترضة من خلال تقديم المساندة في فترات الأزمات حينما يكون الفقراء أكثر تضررا من جرائها .
- تهيئة بيئة إستثمار مواتية لتحفيز توفير رأس االمال الخاص .
- المساعدة في تحقيق النموا المتوازن في الأجل الطويل للتجارة الدولية .
- علاج الإختلالات الهيكلية في ميزان المدفوعات لدول النامية .
- ترسيخ قواعد السلوك لنظام المالي الدولي في كل ما يتعلق بالتحركات الدولية لرؤوس الأموال سواء في صورة قروض أو إستثمارات أجنبية مباشرة أو غير مباشرة .
- زيادة مستويات التنمية الإقتصادية .

خلاصة الفصل الثاني :

تتنوع مصادر دخل دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا بين دول غنية بالنفط و الغاز مثل السعودية و الإمارات , و دول ذات الدخل المتوسط التي تعتمد على مزيج من الزراعة و السياحة والصناعة مثل مصر و المغرب و دول ذات الدخل المنخفض التي تفتقر إلى موارد طبيعية كبيرة مثل اليمن و السودان حيث تلعب العوامل الاقتصادية مثل أسعار النفط و الغاز , السياحة و تحويلات المالية دورا حاسما في تحديد مستوى الدخل و التنمية الاقتصادية في هذه الدول حيث أن معظم هذه الدول تعتمد على النفط و الغاز مما يجعلها عرضة للأزمات الاقتصادية .

[41]إتفاقية تأسيس صندوق النقد الدولي ,المادة الأولى ,واشنطن ,الولايات المتحدة الأمريكية ,1945م ص 2.

الفصل الثالث

دراسة تحليلية لتطور حجم المديونية الخارجية لدول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا خلال الفترة (2000-2022)

تمهيد

تعد الديون الخارجية من العناصر الأساسية التي تؤثر بشكل كبير على الاقتصادات الوطنية للدول، لا سيما في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا (**MENA**)،هذه المنطقة التي تتميز بتنوع اقتصادي وسياسي واسع، شهدت تحولات كبيرة في حجم وأسباب الديون الخارجية عبر العقود الأخيرة. من فترة الاستعمار إلى الاستقلال، ومن الطفرات النفطية إلى الأزمات الاقتصادية، لعبت الديون الخارجية دورًا حاسمًا في تشكيل مسار التنمية الاقتصادية والسياسية في دول المنطقة.

بينما كانت الدول في الماضي تعتمد بشكل كبير على الموارد المحلية والضرائب لتمويل نفقاتها، أدى التطور الاقتصادي العالمي والاضطرابات السياسية والاقتصادية إلى زيادة الحاجة إلى الاقتراض الخارجي، في هذا السياق كانت هناك عوامل متعددة تساهم في نشأة وتطور الديون الخارجية، منها العجز في الميزانية العامة، تقلبات أسعار النفط، الإنفاق على البنية التحتية والتنمية، والأزمات السياسية والأمنية.

هذا الفصل يهدف إلى تقديم تحليل شامل لتطور حجم الديون الخارجية في دول مختارة من الشرق الأوسط وشمال إفريقيا (لبنان، مصر، الجزائر، وتونس) خلال الفترة من **2000** إلى **2022**، سنستعرض فيه نشأة الديون الخارجية لهذه الدول، ونحلل العوامل الرئيسية التي أدت إلى زيادة حجم هذه الديون، مع التركيز على السياقات الاقتصادية والسياسية التي أثرت على هذه الديناميكيات.

من خلال هذا التحليل، نسعى إلى فهم أعمق للآثار الاقتصادية والاجتماعية للديون الخارجية على دول المنطقة وسبل التعامل معها لتحقيق الاستدامة المالية والتنمية المستدامة.

المبحث الأول: نشأة وتطور حجم الديون الخارجية للدول المختارة (لبنان، مصر،الجزائر،تونس)

المطلب الأول: نشأة الديون الخارجية لدول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا:

1. المقدمة التاريخية لنشأة الديون الخارجية:

أ. الخلفية التاريخية لنشأة الديون الخارجية

نشأت الديون الخارجية كوسيلة لتمويل الأنشطة التنموية والحربية والتجارية عبر التاريخ. استخدمت الدول القروض الخارجية لتغطية نفقات الحروب، بناء البنية التحتية، وتطوير الاقتصادات الوطنية. تطورت هذه الديون بشكل كبير خلال القرنين التاسع عشر والعشرين نتيجة للعوامل التالية:

- **الحقبة الاستعمارية (القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين):**

أدت الحقبة الاستعمارية إلى نشأة الديون الخارجية في العديد من الدول التي كانت تحت الحكم الاستعماري استعانت القوى الاستعمارية بالقروض لتمويل مشاريع البنية التحتية وتطوير المستعمرات. بعد استقلال هذه الدول، ورثت الحكومات الجديدة هذه الديون واستمرت في الاعتماد على القروض الخارجية لبناء اقتصاداتها المستقلة.

- **فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية (1945-1960):**

شهدت فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية نشأة جديدة للديون الخارجية مع استقلال العديد من الدول في إفريقيا وآسيا. كانت هذه الدول بحاجة إلى بناء اقتصاداتها وتحقيق التنمية، مما دفعها إلى الاقتراض من المؤسسات المالية الدولية والدول المانحة. تأسيس صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ساهم في تسهيل هذه القروض.[1]

- **فترة الحرب الباردة (1960-1990):**

خلال الحرب الباردة، استخدمت القوى العظمى القروض الخارجية كوسيلة للتأثير السياسي والاقتصادي في الدول النامية. قدمت الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي، وكذلك الدول الأوروبية، قروضًا ومساعدات مالية للدول النامية لدعم حلفائها السياسيين والاقتصاديين.

- **الأزمة الاقتصادية العالمية (1970-1980):**

[1] عبد المطلب عبد المجيد، **الاقتصاد العربي في عصر العولمة**، دار الفكر العربي، 2010، ص 101

شهدت فترة السبعينيات والثمانينيات أزمة اقتصادية عالمية نتيجة لعدة عوامل، منها أزمة النفط في السبعينيات وارتفاع أسعار الفائدة في الثمانينيات، هذه الأزمات دفعت العديد من الدول النامية إلى الاقتراض بكثافة لتغطية العجز في ميزانياتها وتمويل مشروعات التنمية. هذه القروض أدت إلى تراكم الديون الخارجية وزيادة الأعباء المالية على هذه الدول.

ب. تطور الديون الخارجية في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا (MENA)

شهدت دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا تطورًا ملحوظًا في حجم الديون الخارجية نتيجة للعوامل التاريخية والاقتصادية والسياسية المختلفة.

الاستقلال والتنمية الوطنية:

بعد حصول دول المنطقة على استقلالها، بدأت حكوماتها في تبني سياسات تنموية تهدف إلى بناء البنية التحتية وتطوير الاقتصاد، لتحقيق هذه الأهداف لجأت هذه الدول إلى الاقتراض الخارجي من المؤسسات الدولية والدول المانحة.

الطفرة النفطية (1970-1980):

خلال فترة السبعينيات، استفادت بعض دول المنطقة من الطفرة النفطية التي زادت من عائداتها النفطية، إلا أن هذه الطفرة لم تدم طويلاً، ومع انخفاض أسعار النفط في الثمانينيات، اضطرت الدول غير النفطية إلى الاقتراض لتغطية عجز الميزانية وتمويل مشاريع التنمية.

الأزمات الاقتصادية والسياسية:

تعرضت دول المنطقة لعدة أزمات اقتصادية وسياسية، منها الحروب والصراعات الإقليمية، التي أثرت على استقرارها الاقتصادي وزادت من حاجتها إلى الاقتراض الخارجي.[1]

ج. العوامل الرئيسية لنشأة وتطور الديون الخارجية في المنطقة:

العجز في الميزانية العامة:

تعاني العديد من دول المنطقة من عجز مزمن في الميزانية العامة نتيجة للإنفاق الكبير على الدعم والخدمات الاجتماعية، مما يدفعها إلى الاقتراض الخارجي لتغطية هذا العجز.

تقلبات أسعار النفط:

[1] عبد المطلب عبد المجيد، نفس المرجع السابق، ص 103-110

تعتمد العديد من دول المنطقة بشكل كبير على عائدات النفط، تقلبات أسعار النفط تؤثر بشكل مباشر على الإيرادات الحكومية، مما يؤدي إلى زيادة الحاجة إلى الاقتراض الخارجي في فترات انخفاض الأسعار.

الإنفاق على البنية التحتية والتنمية:

تسعى حكومات المنطقة إلى تطوير البنية التحتية وتحقيق التنمية الاقتصادية من خلال مشروعات كبرى تتطلب تمويلًا كبيرًا، تعتمد هذه الدول على القروض الخارجية لتمويل هذه المشاريع.

الأزمات السياسية والأمنية:

تعاني المنطقة من أزمات سياسية وأمنية متكررة، مثل الحروب الأهلية والصراعات الإقليمية، مما يؤثر على الاستقرار الاقتصادي ويزيد من حاجة الدول إلى الاقتراض الخارجي لمواجهة هذه الأزمات.

2. العوامل المؤثرة في نشأة الديون الخارجية:

أ. العجز في الميزانية العامة:

1) الأسباب:

- **الإنفاق العام المرتفع:** يتسبب الإنفاق الحكومي الكبير على الدعم، والخدمات الاجتماعية، والبنية التحتية، والدفاع في عجز في الميزانية العامة.
- **انخفاض الإيرادات:** يعتمد العديد من الدول على موارد محددة مثل النفط أو السياحة، وأي انخفاض في هذه الإيرادات يمكن أن يؤدي إلى عجز.
- **الإدارة المالية الضعيفة:** سوء الإدارة المالية والفساد يمكن أن يؤديان إلى زيادة الإنفاق غير المنتج، مما يسهم في العجز.[1]

[1] عبد العزيز السيد عبد الله، **التنمية الاقتصادية في العالم العربي**، مكتبة الأنجلو المصرية، 2009، ص243.

3. نشأة وتطور حجم الديون الخارجية في الدول المختارة:

أ. لبنان

السياق التاريخي لنشأة الديون الخارجية في لبنان:

لبنان بلد يتميز بتنوعه الطائفي والسياسي، شهد العديد من الأزمات السياسية والاقتصادية التي أثرت على نشأة وتطور الديون الخارجية، منذ استقلاله في **1943**، عانى لبنان من عدم الاستقرار السياسي والذي بلغ ذروته في الحرب الأهلية التي استمرت من **1975** إلى **1990**، بعد انتهاء الحرب كانت هناك حاجة ماسة لإعادة الإعمار وتحقيق الاستقرار الاقتصادي، مما دفع البلاد إلى الاقتراض الخارجي بشكل كبير.

تطور الديون الخارجية بعد الحرب الأهلية:

بعد انتهاء الحرب الأهلية في **1990**، بدأت حكومة رفيق الحريري في تنفيذ برنامج لإعادة الإعمار، والذي تضمن مشاريع بنية تحتية ضخمة، لتحقيق ذلك لجأت الحكومة إلى الاقتراض من الخارج، مما أدى إلى زيادة كبيرة في الديون الخارجية. كان الهدف من هذه القروض هو إعادة بناء الاقتصاد اللبناني المتضرر واستعادة الثقة في النظام المالي.[1]

العوامل المؤثرة في زيادة الديون الخارجية:

1) إعادة الإعمار:

كانت فترة ما بعد الحرب تتطلب استثمارات ضخمة في إعادة بناء البنية التحتية، مثل الطرق والجسور والمرافق العامة، تم تمويل هذه المشاريع من خلال القروض الخارجية.

2) الفساد وسوء الإدارة:

واجهت لبنان تحديات كبيرة بسبب الفساد وسوء الإدارة الاقتصادية، مما أدى إلى تبديد الموارد وعدم القدرة على استغلال القروض بشكل فعال، هذا أسهم في زيادة حجم الديون دون تحقيق نمو اقتصادي مستدام.

3) الأزمات السياسية المتكررة:

[1] نادر عبد الله، **الاقتصاديات العربية: قضايا ومشكلات**، دار النهضة العربية، 2012، ص 156-157

تعرض لبنان للعديد من الأزمات السياسية منذ نهاية الحرب الأهلية، بما في ذلك الاغتيالات السياسية والصراعات الداخلية، هذه الأزمات أدت إلى عدم استقرار اقتصادي، وزادت من اعتماد الحكومة على القروض الخارجية.

4) الأزمة المالية العالمية 2008:

تأثرت لبنان بالأزمة المالية العالمية في **2008**، حيث انخفضت الاستثمارات الأجنبية والتحويلات المالية من الخارج، مما دفع الحكومة إلى الاقتراض الخارجي لتغطية العجز المالي.

5) الأزمة الاقتصادية والمالية منذ 2019:

دخلت لبنان في أزمة اقتصادية ومالية حادة منذ **2019**، حيث شهدت الليرة اللبنانية انخفاضًا حادًا في قيمتها، وارتفعت معدلات التضخم والبطالة، أدت هذه الأزمة إلى تعثر الحكومة في سداد ديونها الخارجية، مما دفع البلاد إلى إعلان التخلف عن سداد ديونها لأول مرة في تاريخها في مارس **2020**.

تأثير الديون الخارجية على الاقتصاد اللبناني:

1) النمو الاقتصادي:

رغم الاقتراض الكبير، لم يتمكن لبنان من تحقيق نمو اقتصادي مستدام، بدلاً من ذلك أدت الديون المتراكمة إلى زيادة الأعباء المالية على الدولة، مما أثر سلبًا على الاقتصاد[1].

2) الاستقرار المالي:

تزايد حجم الديون الخارجية أدى إلى زعزعة الاستقرار المالي، حيث أصبح لبنان غير قادر على سداد ديونه في مواعيدها، مما أثر على تصنيفه الائتماني وزاد من تكلفة الاقتراض.

3) الخدمات الاجتماعية:

أدى تراكم الديون إلى تقليص الإنفاق على الخدمات الاجتماعية مثل التعليم والصحة، حيث أصبحت الحكومة مجبرة على تخصيص جزء كبير من ميزانيتها لسداد الديون والفوائد المترتبة عليها.

ب. مصر:

[1] نادر عبد الله، نفس المرجع السابق، ص159-160.

السياق التاريخي لنشأة الديون الخارجية في مصر:

بدأت مصر في الاقتراض الخارجي بشكل ملحوظ منذ فترة الخمسينيات والستينيات تحت حكم الرئيس جمال عبد الناصر، كانت هذه الفترة تتسم بطموحات واسعة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، مع تركيز كبير على بناء البنية التحتية والمشروعات القومية الكبرى مثل السد العالي.

تطور الديون الخارجية عبر العقود:

1) فترة عبد الناصر(1956-1970):

في هذه الفترة، اتخذت مصر خطوات كبيرة نحو التصنيع والتطوير الزراعي، مما استدعى الحاجة إلى تمويل خارجي، تم توقيع اتفاقيات قروض مع الاتحاد السوفيتي ودول أخرى لتمويل مشاريع ضخمة مثل السد العالي والمصانع الكبرى.

2) فترة السبعينيات والثمانينيات:

تراجعت مصر إلى حد ما عن السياسات الاشتراكية بعد وفاة عبد الناصر، حيث تبنى الرئيس أنور السادات سياسات الانفتاح الاقتصادي في بداية السبعينيات، أدى هذا إلى زيادة الاقتراض الخارجي لدعم التحول الاقتصادي والاستثمارات الأجنبية، في الثمانينيات، تعرض الاقتصاد المصري لأزمات نتيجة تراكم الديون الخارجية وانخفاض عائدات النفط والسياحة[1].

3) فترة التسعينيات:

في أوائل التسعينيات، وقعت مصر اتفاقيات مع صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، حيث تبنت برنامج إصلاح اقتصادي شامل شمل خصخصة بعض الشركات الحكومية وتحرير الاقتصاد، هذا البرنامج ساعد على تخفيف عبء الديون من خلال إعادة هيكلة الديون وتخفيض جزء منها.

4) فترة الألفية الجديدة حتى2011:

شهدت مصر فترة من النمو الاقتصادي، ولكن هذا النمو كان مصحوبًا بزيادة في الديون الخارجية نتيجة الاستمرار في الاقتراض لتمويل العجز في الموازنة العامة والمشروعات التنموية الكبرى.

[1]التقرير السنوي للبنك المركزي المصري، تقارير سنوية للفترة من 2000 إلى 2022.

5) فترة ما بعد ثورة 2011:

بعد ثورة **25** يناير **2011** دخلت مصر في مرحلة من عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي، مما أدى إلى تراجع الاقتصاد وزيادة العجز المالي، لجأت الحكومة إلى الاقتراض الخارجي بشكل مكثف لتغطية النفقات العامة وتمويل المشروعات التنموية. في هذه الفترة، زادت الديون الخارجية بشكل كبير نتيجة لعدة عوامل، منها تراجع الإيرادات من السياحة وقناة السويس وتحويلات المصريين في الخارج.

العوامل المؤثرة في زيادة الديون الخارجية:

1) العجز في الموازنة العامة:

تعاني مصر من عجز مزمن في الموازنة العامة، مما يدفع الحكومة إلى الاقتراض الخارجي لتغطية هذا العجز. يتم توجيه جزء كبير من هذه القروض لسداد الرواتب والدعم الحكومي.

2) المشروعات القومية الكبرى:

اعتمدت الحكومة المصرية على الاقتراض لتمويل مشروعات قومية كبرى مثل مشروع قناة السويس الجديدة، العاصمة الإدارية الجديدة، ومشروعات البنية التحتية العملاقة، هذه المشروعات تهدف إلى تعزيز النمو الاقتصادي على المدى الطويل، ولكنها تزيد من حجم الديون على المدى القصير[1].

3) الأزمات الاقتصادية العالمية:

تأثرت مصر بالأزمات الاقتصادية العالمية مثل الأزمة المالية العالمية في **2008** وجائحة كوفيد، في **2020** هذه الأزمات أدت إلى تراجع الإيرادات وزيادة النفقات، مما دفع الحكومة إلى الاقتراض الخارجي لمواجهة التحديات الاقتصادية.

4) انخفاض الاحتياطات الأجنبية:

في بعض الفترات، شهدت مصر انخفاضًا في احتياطات النقد الأجنبي، مما زاد من حاجتها إلى الاقتراض الخارجي لدعم الاستقرار المالي والنقدي.

تأثير الديون الخارجية على الاقتصاد المصري:

1) النمو الاقتصادي:

[1]التقرير السنوي للبنك المركزي المصري، تقارير سنوية للفترة من 2000 إلى 2022.

رغم الاعتماد الكبير على القروض الخارجية، لم تتمكن مصر من تحقيق نمو اقتصادي مستدام، تعتمد مصر بشكل كبير على السياحة، التحويلات المالية من المصريين في الخارج، وعائدات قناة السويس، وكلها عرضة للتقلبات العالمية.

2) الاستقرار المالي:

زيادة حجم الديون الخارجية أدى إلى زيادة الأعباء المالية على الدولة. تُخصص الحكومة جزءًا كبيرًا من ميزانيتها لسداد الديون وخدمتها، مما يقلل من القدرة على الإنفاق على الخدمات العامة والاستثمار في التنمية.

3) الاستثمارات الأجنبية:

تؤثر الديون الخارجية بشكل مباشر على مناخ الاستثمار، زيادة الديون قد تؤدي إلى تخفيض التصنيف الائتماني لمصر، مما يجعل الاقتراض أكثر كلفة ويقلل من جاذبية مصر كوجهة استثمارية.

السياسات الحكومية لإدارة الديون:

1) برامج الإصلاح الاقتصادي:

تبنت الحكومة المصرية عدة برامج إصلاح اقتصادي بالتعاون مع صندوق النقد الدولي، شملت تحرير سعر الصرف، تخفيض الدعم، ورفع الضرائب. هذه الإجراءات تهدف إلى تحسين الأداء الاقتصادي وتقليل العجز في الموازنة[1].

2) تنويع مصادر التمويل:

تحاول الحكومة تنويع مصادر التمويل بدلاً من الاعتماد فقط على القروض الخارجية، هذا يشمل جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، تعزيز الصادرات، وزيادة الإيرادات من السياحة وقناة السويس.

ج. الجزائر

السياق التاريخي لنشأة الديون الخارجية في الجزائر:

بدأت الجزائر في الاقتراض الخارجي بشكل ملحوظ بعد الاستقلال في عام **1962**، كانت الدولة بحاجة إلى إعادة بناء الاقتصاد وتطوير البنية التحتية التي تأثرت بالحرب الطويلة من أجل الاستقلال.

تطور الديون الخارجية عبر العقود:

1) فترة الستينيات والسبعينيات:

[1]التقرير السنوي للبنك المركزي المصري، تقارير سنوية للفترة من 2000 إلى 2022.

بعد الاستقلال، اعتمدت الجزائر على العائدات النفطية بشكل كبير لتمويل التنمية الاقتصادية، ومع ذلك بسبب تقلبات أسعار النفط، لجأت البلاد إلى الاقتراض الخارجي لتغطية العجز في الميزانية وتمويل مشاريع التنمية. شهدت هذه الفترة بداية اعتماد الجزائر على القروض الخارجية من الدول الصديقة والمؤسسات الدولية.

2) فترة الثمانينيات:

في الثمانينيات، واجهت الجزائر أزمة ديون حادة نتيجة لانخفاض أسعار النفط وزيادة تكاليف الاقتراض، أدى هذا إلى تراكم الديون الخارجية بشكل كبير وأثرت الأزمة على الاستقرار الاقتصادي في البلاد.

3) فترة التسعينيات:

في التسعينيات، تأثرت الجزائر بشدة بسبب الصراعات الداخلية والإرهاب. هذا الوضع السياسي غير المستقر أدى إلى تدهور الاقتصاد وزيادة الديون الخارجية، حاولت الحكومة التفاوض مع المؤسسات المالية الدولية لإعادة هيكلة الديون وتحسين الوضع الاقتصادي.

4) فترة الألفية الجديدة:

مع بداية الألفية الجديدة، تحسنت الأوضاع الاقتصادية بشكل تدريجي بفضل ارتفاع أسعار النفط، بدأت الجزائر في سداد جزء من ديونها الخارجية واتبعت سياسة اقتصادية تهدف إلى تقليل الاعتماد على القروض الخارجية من خلال تعزيز الاستثمارات المحلية وتطوير القطاعات غير النفطية.[1]

5) العقد الثاني من الألفية:

شهدت الجزائر ارتفاعًا في الديون الخارجية مرة أخرى في العقد الثاني من الألفية بسبب تراجع أسعار النفط بعد عام **2014**، هذا التراجع أثر بشكل كبير على الإيرادات النفطية، مما دفع الحكومة إلى الاقتراض لتغطية العجز في الميزانية وتمويل المشاريع التنموية.

العوامل المؤثرة في زيادة الديون الخارجية:

1) تقلبات أسعار النفط:

تعتمد الجزائر بشكل كبير على العائدات النفطية، تقلبات أسعار النفط تؤثر بشكل مباشر على الإيرادات الحكومية، مما يؤدي إلى زيادة الحاجة إلى الاقتراض الخارجي في فترات انخفاض الأسعار.

[1] **Chami, Ralph, et al.** "External Debt and Economic Growth: The Role of Robust Macroeconomic Policies." International Monetary Fund, 2019,P 235.

2) العجز في الميزانية:

تعاني الجزائر من عجز مزمن في الميزانية نتيجة للإنفاق الحكومي الكبير على الدعم والخدمات الاجتماعية. هذا العجز يتم تمويله في بعض الأحيان من خلال الاقتراض الخارجي.

3) المشاريع التنموية الكبرى:

تحتاج الجزائر إلى استثمارات كبيرة لتطوير البنية التحتية وتنويع الاقتصاد بعيدًا عن النفط، تم تمويل العديد من هذه المشاريع من خلال القروض الخارجية.

4) الأزمة الأمنية:

الفترات التي شهدت صراعات داخلية وإرهاب أثرت بشكل كبير على الاقتصاد وأدت إلى زيادة الديون نتيجة للحاجة إلى تمويل الأمن وإعادة الإعمار.

تأثير الديون الخارجية على الاقتصاد الجزائري:

1) النمو الاقتصادي:

تؤثر الديون الخارجية على النمو الاقتصادي من خلال زيادة الأعباء المالية على الدولة، في فترات معينة ساعدت القروض في تمويل المشاريع التنموية التي عززت النمو، لكن في فترات أخرى، أدت إلى زيادة الأعباء المالية دون تحقيق نمو اقتصادي مستدام.[1]

2) الاستقرار المالي:

زيادة حجم الديون الخارجية أدت إلى زيادة الأعباء المالية على الدولة، مما أثر على الاستقرار المالي، الحكومة مجبرة على تخصيص جزء كبير من ميزانيتها لسداد الديون وخدمتها.

3) الاستثمارات:

تؤثر الديون الخارجية على مناخ الاستثمار في البلاد، زيادة الديون قد تؤدي إلى تخفيض التصنيف الائتماني، مما يجعل الاقتراض أكثر كلفة ويقلل من جاذبية الجزائر كوجهة استثمارية.

السياسات الحكومية لإدارة الديون:

1) استخدام عائدات النفط لسداد الديون:

[1] **Chami, Ralph, et al.** "External Debt and Economic Growth: The Role of Robust Macroeconomic Policies." International Monetary Fund, 2019,P 236.

في فترات ارتفاع أسعار النفط، قامت الجزائر بسداد جزء كبير من ديونها الخارجية لتخفيف الأعباء المالية. هذه السياسة ساعدت في تحسين الوضع المالي للبلاد وتقليل الاعتماد على القروض الخارجية.

2) تنويع الاقتصاد:

تحاول الحكومة تنويع الاقتصاد بعيدًا عن النفط من خلال تشجيع الاستثمارات في القطاعات الأخرى مثل الزراعة والصناعة والسياحة، هذا التنويع يهدف إلى تقليل الاعتماد على الإيرادات النفطية وبالتالي تقليل الحاجة إلى الاقتراض الخارجي.

3) برامج الإصلاح الاقتصادي

تبنت الجزائر عدة برامج إصلاح اقتصادي بالتعاون مع المؤسسات الدولية. هذه البرامج شملت تحسين إدارة المالية العامة، وتقليل الإنفاق غير الضروري، وتحسين مناخ الاستثمار.[1]

د. تونس

السياق التاريخي لنشأة الديون الخارجية في تونس:

بدأت تونس بالاقتراض الخارجي بشكل ملحوظ بعد الاستقلال عن فرنسا في **1956**، كان الهدف الأساسي من هذه القروض هو تحقيق التنمية الاقتصادية وبناء الدولة الحديثة.

تطور الديون الخارجية عبر العقود:

1) فترة الستينيات والسبعينيات:

بعد الاستقلال، ركزت الحكومة التونسية بقيادة الرئيس الحبيب بورقيبة على تطوير البنية التحتية والتعليم والرعاية الصحية. لتحقيق هذه الأهداف، لجأت الحكومة إلى الاقتراض الخارجي من المؤسسات المالية الدولية والدول الصديقة، شهدت هذه الفترة بداية الاعتماد على القروض لتمويل مشروعات التنمية.

2) فترة الثمانينيات:

واجهت تونس في الثمانينيات أزمات اقتصادية نتيجة لعدة عوامل، منها انخفاض أسعار الفوسفات والنفط، وهي من الموارد الرئيسية للبلاد، تأثرت البلاد أيضًا بالجفاف الذي أثر على الإنتاج الزراعي. نتيجة لهذه العوامل، ارتفعت مستويات الديون الخارجية.

[1] **Chami, Ralph, et al.** "External Debt and Economic Growth: The Role of Robust Macroeconomic Policies." International MonetaryFund, 2019,P 238.

3) فترة التسعينيات:

في التسعينيات، تبنت تونس برنامج إصلاح اقتصادي بدعم من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، هذا البرنامج شمل تحرير الاقتصاد، تقليل العجز في الميزانية، وخصخصة بعض الشركات الحكومية. ساعدت هذه الإجراءات على تحسين الوضع الاقتصادي وتقليل معدل نمو الديون الخارجية.

4) فترة الألفية الجديدة حتى2010:

شهدت تونس نموًا اقتصاديًا مستقرًا نسبيًا في العقد الأول من الألفية الجديدة، بفضل الإصلاحات الاقتصادية وزيادة الاستثمارات الأجنبية. ومع ذلك، استمرت الحكومة في الاقتراض الخارجي لتمويل مشاريع البنية التحتية والتنمية الاقتصادية.[1]

5) فترة ما بعد الثورة 2011:

بعد الثورة التونسية في **2011**، دخلت تونس في مرحلة من عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي. تراجعت الإيرادات من السياحة، وتزايدت الضغوط على الميزانية العامة نتيجة للاضطرابات الاجتماعية. لجأت الحكومة إلى الاقتراض الخارجي بشكل مكثف لتغطية العجز المالي وتمويل المشاريع التنموية، مما أدى إلى زيادة كبيرة في الديون الخارجية.

العوامل المؤثرة في زيادة الديون الخارجية:

1) العجز في الميزانية العامة:

تعاني تونس من عجز مزمن في الميزانية، مما يدفع الحكومة إلى الاقتراض الخارجي لتغطية هذا العجز. تزايدت هذه المشكلة بشكل كبير بعد الثورة نتيجة للضغوط الاجتماعية والاقتصادية.

2) الانفاق على الدعم والخدمات الاجتماعية:

تخصص الحكومة جزءًا كبيرًا من ميزانيتها للدعم والخدمات الاجتماعية، مما يزيد من الأعباء المالية ويدفعها للاقتراض الخارجي.

3) التحديات الاقتصادية والسياسية

[1] التقرير السنوي للبنك المركزي التونسي. تقارير سنوية للفترة من 2000 إلى 2022.

تعاني تونس من تحديات اقتصادية وسياسية مستمرة، بما في ذلك البطالة المرتفعة، الفساد، والاضطرابات الاجتماعية، هذه العوامل تؤثر على الاستقرار الاقتصادي وتزيد من الحاجة إلى التمويل الخارجي.

4) انخفاض إيرادات السياحة:

تعد السياحة مصدرًا رئيسيًا للعملات الأجنبية في تونس، بعد الثورة تراجعت إيرادات السياحة بشكل كبير نتيجة للاضطرابات الأمنية والسياسية، مما زاد من الحاجة إلى الاقتراض الخارجي.

تأثير الديون الخارجية على الاقتصاد التونسي:

1) النمو الاقتصادي:

تعتمد تونس بشكل كبير على القروض الخارجية لتمويل التنمية الاقتصادية، رغم أن هذه القروض تساعد في تنفيذ مشاريع تنموية، إلا أن الأعباء المالية الناتجة عنها تؤثر سلبًا على النمو الاقتصادي على المدى الطويل.[1]

2) الاستقرار المالي:

زيادة حجم الديون الخارجية تؤدي إلى زيادة الأعباء المالية على الدولة، مما يؤثر على الاستقرار المالي، الحكومة مجبرة على تخصيص جزء كبير من ميزانيتها لسداد الديون وخدمتها، مما يقلل من القدرة على الإنفاق على الخدمات العامة والاستثمار في التنمية.

3) مناخ الاستثمار:

تؤثر الديون الخارجية على مناخ الاستثمار في البلاد. زيادة الديون قد تؤدي إلى تخفيض التصنيف الائتماني، مما يجعل الاقتراض أكثر كلفة ويقلل من جاذبية تونس كوجهة استثمارية.

السياسات الحكومية لإدارة الديون:

1) برامج الإصلاح الاقتصادي

[1] **Brixiova, Zuzana, and Ncube, Mthuli.**"External Debt and Economic Growth in Post-Conflict Countries in Africa."Journal of Economic Integration, 2014.

تبنت الحكومة التونسية عدة برامج إصلاح اقتصادي بالتعاون مع صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، شملت تحرير سعر الصرف، تقليل الدعم، وتحسين إدارة المالية العامة، تهدف هذه الإجراءات إلى تحسين الأداء الاقتصادي وتقليل العجز في الموازنة.

2) تنويع مصادر التمويل:

تحاول الحكومة تنويع مصادر التمويل بدلاً من الاعتماد فقط على القروض الخارجية، هذا يشمل جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، تعزيز الصادرات، وزيادة الإيرادات من السياحة.

3) تعزيز الاستثمارات المحلية:

تسعى الحكومة إلى تعزيز الاستثمارات المحلية من خلال تحسين مناخ الأعمال وتقليل البيروقراطية، مما يساعد على تقليل الاعتماد على القروض الخارجية.[1]

المطلب الثاني: حجم الديون الخارجية للدول المختارة (لبنان، مصر، الجزائر، تونس)

1. لبنان

أ. تطور حجم الديون الخارجية:

- **المرحلة الأولى (2000-2010)**: شهدت هذه الفترة زيادة ملحوظة في حجم الديون الخارجية نتيجة للسياسات الاقتصادية التي اتبعتها الحكومات اللبنانية بعد انتهاء الحرب الأهلية. تركّزت الجهود على إعادة الإعمار وتطوير البنية التحتية، مما استلزم اقتراضًا خارجيًا كبيرًا، بحلول عام **2010**، بلغت الديون الخارجية للبنان حوالي **30** مليار دولار.
- **المرحلة الثانية (2011-2020)**: تفاقمت الديون الخارجية خلال هذه الفترة بشكل كبير، خاصة بعد الأزمة السورية التي أثرت على الاقتصاد اللبناني بطرق متعددة، من بينها تدفق اللاجئين والتوترات الأمنية. بالإضافة إلى ذلك، أدت السياسات المالية غير المستدامة إلى زيادة العجز المالي والاعتماد المتزايد على القروض الخارجية. بحلول عام **2020**، تجاوزت الديون الخارجية للبنان **90** مليار دولار.
- **المرحلة الثالثة (2021-2022)**: خلال هذه الفترة، شهدت لبنان أزمات مالية واقتصادية حادة، بما في ذلك تراجع قيمة العملة المحلية وتفاقم الدين العام. بحلول نهاية **2022**، وصلت الديون الخارجية إلى

[1] **Brixiova, Zuzana, and Ncube, Mthuli.**"External Debt and Economic Growth in Post-Conflict Countries in Africa."Journal of Economic Integration, 2014.

مستويات غير مسبوقة، تجاوزت **100** مليار دولار، مما جعل البلاد تواجه تحديات كبيرة في إدارة الدين الخارجي وإعادة هيكلة الاقتصاد.[1]

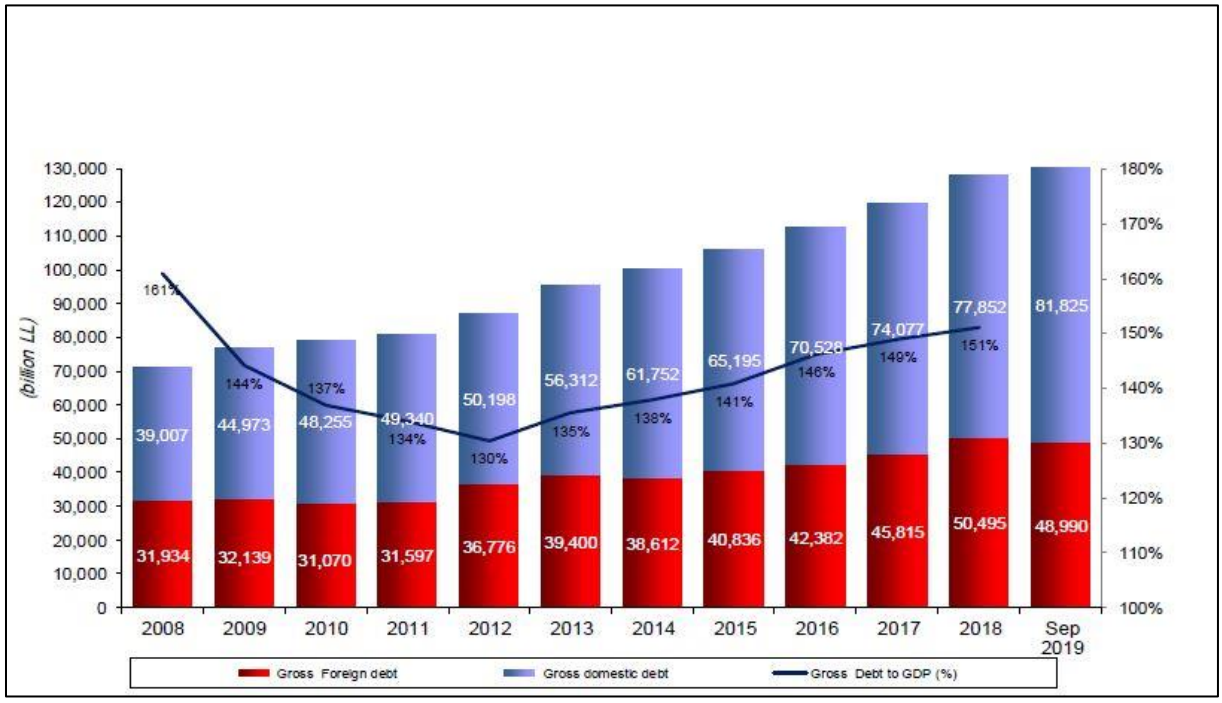

الشكل رقم (): يمثل تطور الديون اللبنانية من 2008 حتى 2019

https://www.marefa.org/ديون_لبنان

ب. العوامل المؤثرة:

- **الأزمات السياسية والأمنية:** استمرت الأزمات السياسية الداخلية والنزاعات الإقليمية في زيادة الأعباء المالية.
- **الفساد وسوء الإدارة:** أدى الفساد المستشري وسوء الإدارة المالية إلى زيادة الدين بشكل غير مستدام.
- **تدفق اللاجئين:** أدت الأزمة السورية إلى تدفق كبير للاجئين إلى لبنان، مما زاد من الضغط على الاقتصاد والبنية التحتية.[2]

[1] التقرير السنوي للبنك المركزي اللبناني، تقارير سنوية للفترة من 2000 إلى 2022

[2] التقرير السنوي للبنك المركزي اللبناني، تقارير سنوية للفترة من 2000 إلى 2022

2. مصر

أ. تطور حجم الديون الخارجية:

- **المرحلة الأولى (2000-2010)**:كانت الديون الخارجية تحت السيطرة نسبياً خلال هذه الفترة بفضل السياسات الاقتصادية الإصلاحية والتمويل الدولي من المؤسسات المالية، في نهاية العقد، بلغت الديون الخارجية حوالي **35** مليار دولار.
- **المرحلة الثانية (2011-2020)**: بعد ثورة **2011** شهدت مصر زيادة ملحوظة في حجم الديون الخارجية نتيجة للأزمات السياسية والاقتصادية. اتجهت الحكومة إلى الاقتراض الخارجي لدعم الاقتصاد المتعثر، وبحلول عام **2020** تجاوزت الديون الخارجية **120** مليار دولار.
- **المرحلة الثالثة (2021-2022)**: واصلت الديون الخارجية الارتفاع نتيجة للضغوط الاقتصادية والمشاريع التنموية الكبرى التي تتطلب تمويلاً كبيراً. بنهاية **2022**، وصلت الديون الخارجية إلى حوالي **145** مليار دولار.[1]

[1]تقرير التنمية الاقتصادية والاجتماعية في مصر،إصدار: معهد التخطيط القومي، دراسات للفترة من 2000 إلى 2022

الشكل رقم () : يمثل تطور الدين العام الخارجي لمصر في 12 عاما

المصدر وزارة المالية والبنك المركزي المصري البيانات بتاريخ 27 أكتوبر2022

ب. العوامل المؤثرة:

- **الأزمات السياسية:** أثرت الفوضى السياسية بعد ثورة **2011** على الاستقرار الاقتصادي وزادت من الحاجة إلى الاقتراض.
- **المشروعات التنموية:** تبنت الحكومة مشاريع تنموية كبرى في مجالات البنية التحتية والطاقة، ما استلزم تمويلًا خارجيًا كبيرًا.
- **انخفاض الاحتياطي النقدي:** أدى تراجع الاحتياطي النقدي الأجنبي إلى زيادة الحاجة إلى الاقتراض لدعم العملة المحلية والاستيراد.[1]

3. الجزائر

أ. تطور حجم الديون الخارجية:

[1]تقرير التنمية الاقتصادية والاجتماعية في مصر،إصدار: معهد التخطيط القومي، دراسات للفترة من 2000 إلى 2022

- **المرحلة الأولى (2000-2010)**: خلال هذه الفترة، تمكنت الجزائر من السيطرة على حجم الديون الخارجية بفضل العائدات النفطية المرتفعة، بحلول عام **2010**، كانت الديون الخارجية منخفضة نسبياً، حوالي **5** مليارات دولار.
- **المرحلة الثانية (2011-2020)**:رغم انخفاض أسعار النفط في منتصف العقد، استطاعت الجزائر الحفاظ على مستوى معقول من الديون الخارجية من خلال إدارة مالية حذرة، حيث بلغت الديون الخارجية حوالي **40** مليار دولار بحلول عام **2020**.
- **المرحلة الثالثة (2021-2022)**:شهدت هذه الفترة تحديات اقتصادية بسبب جائحة كوفيد-**19** وانخفاض أسعار النفط، مما أدى إلى زيادة طفيفة في الديون الخارجية لتصل إلى حوالي **45** مليار دولار بنهاية **2022**.

أ. العوامل المؤثرة:

- **تقلبات أسعار النفط**: أثرت بشكل كبير على الإيرادات الحكومية والقدرة على الاقتراض.
- **السياسات المالية الحذرة**: ساعدت في الحد من الاقتراض الخارجي رغم الأزمات.[1]

- **الأزمات الاجتماعية والسياسية**: أدت الاحتجاجات والحركات الاجتماعية إلى زيادة الإنفاق الحكومي والاقتراض لتلبية المطالب الشعبية.

[1]تقرير التنمية العربية، إصدار: المعهد العربي للتخطيط، دراسات للفترة من 2000 إلى 2022

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
حجم الدين (مليار دولار)	25,3	22,3	22,64	23,35	21,82	17,19	5,7	5,6
خدمة الدين/الصادرات(%)	21,2	22,2	21,68	17,7	16,6	12	23,23	2,38
الدين /الناتج المحلي%	46,1	41,0	39,7	34,3	25,8	17,5	4,5	4,1
السنوات	2008	2009	2010	2011	2012			
حجم الدين (مليار دولار)	5,59	5,41	5,86	4,405	3,479			
خدمة الدين/الصادرات%	1,0	2,06	1,08	0,80	_			
الدين/ الناتج المحلي الإجمالي%	3,51	4,11	3,5	2,2	_			

الجدول رقم ():يمثل تطور حجم المديونية الخارجية للجزائر خلال الفترة 2000-2012

المصدر : مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية –دراسات إقتصادية-18-{1}, تطور المسار التاريخي للمديونية الخارجية في الجزائر ،للأستاذة كواحلة يمينة،ص13.

الشكل رقم ():يمثل تطور حجم المديونية الخارجية للجزائر خلال الفترة 2000-2012

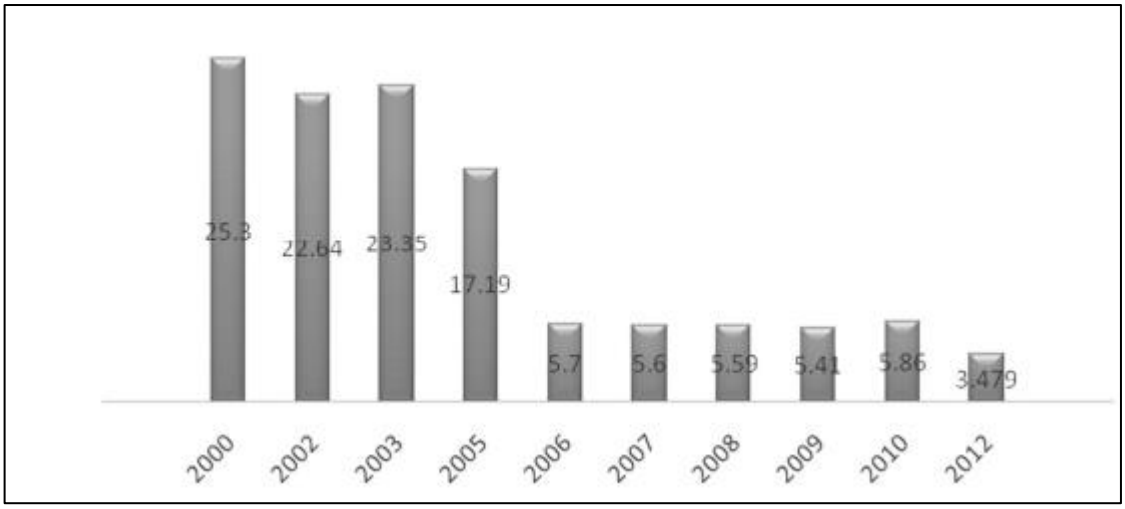

المصدر

:مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية –دراسات إقتصادية-18-{1}, تطور المسار التاريخي للمديونية الخارجية في الجزائر ،للأستاذة كواحلة يمينة،ص13.

الشكل رقم (): يمثل تطور حجم المديونية الخارجية للجزائر خلال الفترة 2021-2023

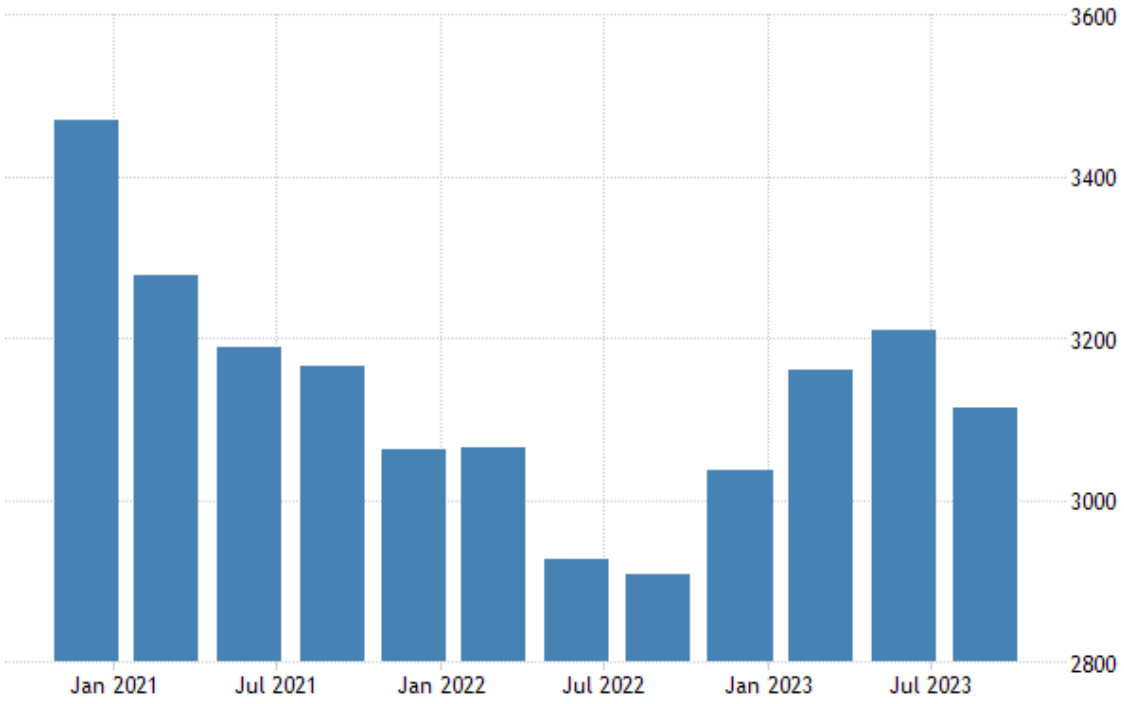

المصدر

https://ar.tradingeconomics.com/lebanon/external**debthttps://ar.tradingeconomics.com/lebanon/external-debt**

4. تونس

أ. تطور حجم الديون الخارجية:

- **المرحلة الأولى (2000-2010):** شهدت تونس زيادة تدريجية في الديون الخارجية نتيجة لتمويل مشاريع التنمية، حيث بلغت حوالي **20** مليار دولار بحلول نهاية **2010**.
- **المرحلة الثانية (2011-2020):** بعد الثورة التونسية في **2011**، زادت الديون الخارجية بشكل ملحوظ بسبب الأزمات الاقتصادية والسياسية، بحلول عام **2020**، وصلت الديون الخارجية إلى حوالي **40** مليار دولار.

- **المرحلة الثالثة (2021-2022)**: استمرت الديون الخارجية في الارتفاع بسبب استمرار الأزمات الاقتصادية والحاجة إلى تمويل العجز المالي، بنهاية **2022**، وصلت الديون الخارجية إلى حوالي **45** مليار دولار.[1]

ب. العوامل المؤثرة:

- **الأزمات السياسية**: أثرت الفوضى السياسية بعد الثورة على الاقتصاد وزادت الحاجة إلى الاقتراض.
- **ضعف النمو الاقتصادي**: أدى تباطؤ النمو الاقتصادي إلى زيادة الاعتماد على القروض الخارجية.
- **الاحتياجات التنموية**: ساهمت المشاريع التنموية في زيادة الحاجة إلى التمويل الخارجي.

الشكل رقم (): يمثل تطور حجم المديونية الخارجية في تونس من 2011-2021

[1] التقرير السنوي للبنك المركزي التونسي، تقارير سنوية للفترة من 2000 إلى 2022

المطلب الثالث: آثار المديونية الخارجية على التنمية الاقتصادية للدول المختارة

1. لبنان

أ. التأثيرات السلبية:

- **عجز الميزانية:** نتيجة لتزايد الديون الخارجية، ترتفع مدفوعات الفوائد وخدمة الدين، مما يؤدي إلى زيادة العجز في الميزانية العامة.

-**انخفاض الاستثمار:** يؤدي ارتفاع الديون إلى تخوف المستثمرين المحليين والأجانب من دخول السوق اللبناني، مما يقلل من حجم الاستثمار والنمو الاقتصادي.

- **ضعف العملة المحلية:** يؤدي الدين الخارجي الكبير إلى تدهور قيمة العملة المحلية، مما يزيد من تكلفة الواردات ويزيد من معدلات التضخم.

- **تفاقم الأزمات الاجتماعية:** يؤدي تراجع الاقتصاد وزيادة الديون إلى ارتفاع معدلات البطالة والفقر، مما يزيد من التوترات الاجتماعية والسياسية.

ب. التأثيرات الإيجابية:

- **تحفيز الاقتصاد:** في بعض الأحيان، يمكن للقروض الخارجية أن تحفز الاقتصاد من خلال تمويل مشاريع البنية التحتية والتنمية التي تخلق فرص عمل وتعزز النمو الاقتصادي.

- **التحديث والتطوير:** تسهم القروض في تمويل عمليات التحديث والتطوير في القطاعات المختلفة مثل التعليم والصحة والنقل.[1]

2. مصر

أ. التأثيرات السلبية

- **ضغط على الموازنة العامة:** يترتب على خدمة الديون الخارجية عبء مالي كبير على الموازنة العامة، مما يقلل من القدرة على الإنفاق على البرامج الاجتماعية والتنموية.
- **انخفاض قيمة الجنيه:** تزايد الديون الخارجية يؤدي إلى انخفاض قيمة الجنيه المصري، مما يزيد من تكلفة الواردات ويؤدي إلى تضخم مرتفع.[2]

[1] **United Nations Conference on Trade and Development (UNCTAD).** "World Investment Report
[2] **nternational Monetary Fund (IMF).** "Regional Economic Outlook: Middle East and Central Asia

- **تقييد السياسات الاقتصادية:** يؤدي الاعتماد الكبير على القروض الخارجية إلى تقييد السياسات الاقتصادية وجعلها أكثر عرضة للتأثيرات الخارجية.
- **زيادة الفقر والبطالة:** تؤدي الأزمات الاقتصادية المرتبطة بالديون إلى زيادة معدلات الفقر والبطالة، مما يؤثر سلبًا على الاستقرار الاجتماعي.

ب. التأثيرات الإيجابية:

- **تمويل المشروعات الكبرى:** ساعدت القروض الخارجية في تمويل مشروعات تنموية كبرى مثل قناة السويس الجديدة ومشروعات البنية التحتية، مما يعزز النمو الاقتصادي.
- **تعزيز الاحتياطيات النقدية:** تسهم القروض في تعزيز الاحتياطيات النقدية الأجنبية، مما يدعم الاستقرار المالي والنقدي.

3. الجزائر

أ. التأثيرات السلبية:

- **تأثير تقلبات النفط:** تعتمد الجزائر بشكل كبير على عائدات النفط، وتؤدي تقلبات أسعاره إلى عدم استقرار الإيرادات، مما يزيد من الاعتماد على القروض الخارجية في أوقات انخفاض الأسعار.
- **زيادة العبء المالي:** يترتب على خدمة الديون الخارجية عبء مالي كبير يحد من القدرة على تمويل البرامج الاجتماعية والتنموية.
- **تقييد النمو الاقتصادي:** ارتفاع مستوى الدين الخارجي يمكن أن يحد من القدرة على الاستثمار في قطاعات إنتاجية جديدة، مما يؤثر على التنوع الاقتصادي والنمو.

ب. التأثيرات الإيجابية:

- **تمويل مشروعات الطاقة والبنية التحتية:** استخدمت الجزائر بعض القروض لتمويل مشروعات في قطاع الطاقة والبنية التحتية، مما يعزز قدراتها الإنتاجية.
- **تحفيز الاقتصاد المحلي:** يمكن للقروض الخارجية أن تحفز الاقتصاد المحلي من خلال تمويل مشروعات تخلق فرص عمل وتدعم التنمية.[1]

[1] **Nternational Monetary Fund (IMF).** "Regional Economic Outlook: Middle East And Central Asia

4. تونس

أ. التأثيرات السلبية:

⇦ **ضعف النمو الاقتصادي:** أدت الديون الخارجية المتزايدة إلى ضعف النمو الاقتصادي بسبب العبء المالي الكبير لخدمة الديون.

⇦ **ارتفاع التضخم:** تدهور قيمة الدينار التونسي نتيجة للديون الخارجية أدى إلى ارتفاع معدلات التضخم وزيادة تكلفة المعيشة.

⇦ **الاعتماد على القروض:** أدى الاعتماد المفرط على القروض الخارجية إلى تقليص السيادة المالية وزيادة التعرض للأزمات الاقتصادية العالمية.

ب. التأثيرات الإيجابية:

⇦ **تمويل التنمية الاقتصادية:** ساعدت القروض الخارجية في تمويل مشروعات التنمية والبنية التحتية، مما دعم بعض جوانب النمو الاقتصادي.

⇦ **تحسين الخدمات الاجتماعية:** استخدمت بعض القروض في تحسين الخدمات الاجتماعية مثل التعليم والصحة، مما يعزز التنمية البشرية.[1]

[1] **Chami, Ralph, et al.** "External Debt and Economic Growth: The Role of Robust Macroeconomic Policies." International MonetaryFund, 2019.

المبحث الثاني: أسباب تفاقم المديونية الخارجية للدول المختارة

المطلب الأول: أسباب تفاقم المديونية الخارجية على لبنانومصر

1. لبنان

أ. الأزمة الاقتصادية العالمية 2008:

الأثر العالمي:

- **تراجع الاستثمارات الأجنبية:** أدت الأزمة المالية العالمية إلى تراجع كبير في الاستثمارات الأجنبية المباشرة في لبنان، حيث انخفضت التدفقات الاستثمارية بسبب عدم الثقة العالمية.
- **انخفاض النشاط الاقتصادي:** أثر الاقتصاد اللبناني بانخفاض النشاط الاقتصادي العالمي، مما أدى إلى تراجع الصادرات وعائدات السياحة. في هذه الفترة، انخفضت معدلات النمو الاقتصادي في لبنان، مما زاد من الحاجة إلى الاقتراض لتمويل العجز المالي.

ب. الربيع العربي 2011:

الأثر الإقليمي:

- **تراجع الاستثمارات والسياحة:** الاضطرابات في المنطقة أثرت سلباً على لبنان. انخفضت الإيرادات السياحية بنسبة كبيرة، حيث تعتمد لبنان بشكل كبير على هذا القطاع.
- **اللاجئون السوريون:** استضافت لبنان ما يقارب **1.5** مليون لاجئ سوري، مما زاد من الضغوط على الاقتصاد والبنية التحتية. وفقًا للبنك الدولي، هذه الأزمة أدت إلى زيادة الإنفاق الحكومي بمقدار **2.6** مليار دولار بين **2012** و**2014**.

ج. فقدان الاستقرار السياسي والفراغ الحكومي:

الأزمات الداخلية:

- **الانقسامات السياسية:** منذ فترة طويلة، يعاني لبنان من انقسامات سياسية حادة بين الفصائل المختلفة، مما يعرقل صنع القرار السياسي والاقتصادي الفعال.[1]

[1] التقرير السنوي لمصرف لبنان.

- **الفراغ الحكومي**: منذ عام **2014**، شهد لبنان فترات طويلة من الفراغ الحكومي. على سبيل المثال، بعد انفجار مرفأ بيروت في **2020**، استقالت الحكومة مما أدى إلى تأخير الإصلاحات الضرورية.
- **الفساد**: منظمة الشفافية الدولية صنفت لبنان ضمن البلدان الأكثر فساداً. الفساد أدى إلى سوء إدارة الموارد المالية وزيادة العجز.

د. جائحة كورونا 2020:

التأثير المباشر:

- **انكماش الاقتصاد**: الجائحة أدت إلى انكماش الاقتصاد اللبناني بنسبة تقارب **25%**في عام **2020**، وفقًا لصندوق النقد الدولي.
- **تراجع الإيرادات الحكومية**: انخفضت الإيرادات من السياحة والخدمات بنسبة تصل إلى **70%**،وزادت البطالة إلى مستويات قياسية، حيث قدرت بنحو **40%** في **2020**.

هـ. الأزمات الاقتصادية المتعددة:

التداعيات المتراكمة:

- **الأزمة المالية 2019-2020**:قبل الجائحة، كان لبنان يواجه أزمة مالية حادة مع تراجع قيمة العملة بأكثر من **80%**،وارتفاع معدلات التضخم إلى **84.9%** في عام **2020**.
- **التضخم وفقدان الثقة**: التضخم المفرط وفقدان الثقة في النظام المصرفي دفعا المواطنين إلى سحب ودائعهم أو تحويلها إلى عملات أجنبية، مما زاد من الضغوط على الاقتصاد.

و. إحصائيات هامة

- **الدين العام**: بلغ الدين العام في لبنان نحو **170%**من الناتج المحلي الإجمالي في عام **2020**، وفقًا لصندوق النقد الدولي.
- **الناتج المحلي الإجمالي**: انكمش الناتج المحلي الإجمالي بنحو **25%**في **2020**.
- **البطالة**: وصلت البطالة إلى نحو **40%**في**2020**.
- **التضخم**: بلغ معدل التضخم **84.9%** في **2020**.[1]

[1]موقع مصرف لبنان(Banque Du Liban (bdl.gov.lb),

2. مصر:

أ. الأزمة الاقتصادية العالمية 2008

الأثر العالمي:

⇦ **تراجع الاستثمارات الأجنبية:** تأثرت مصر بالأزمة المالية العالمية من خلال انخفاض التدفقات الاستثمارية الأجنبية المباشرة. في**2009**،انخفضت الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى **6.7** مليار دولار مقارنة بـ **13.2** مليار دولار في **2008**.

⇦ **تأثير على السياحة:** السياحةهي مصدر رئيسي للعملات الأجنبية، تأثرت سلبًا بانخفاض السفر العالمي، مما أدى إلى انخفاض الإيرادات السياحية.

ب. الربيع العربي 2011

الأثر الإقليمي والمحلي:

⇦ **الاضطرابات السياسية:** ثورة **25** يناير **2011** وما تبعها من اضطرابات سياسية واقتصادية أدى إلى تراجع الاستثمارات والسياحة. تراجعت الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى**2.2** مليار دولار في **2011** مقارنة بـ **6.4**مليار دولار في **2010**.

⇦ **انخفاض النمو الاقتصادي:** سجل الناتج المحلي الإجمالي نموًا بنسبة **1.8%** في **2011** مقارنة بـ **5.1%** في **2010**.

⇦ **زيادة العجز المالي:** الحكومة زادت الإنفاق الاجتماعي لتهدئة الأوضاع، مما زاد من العجز المالي والدين العام.

ج. فقدان الاستقرار السياسي والفراغ الحكومي

الأزمات الداخلية:

⇦ **التغيرات السياسية المتكررة:** من **2011** إلى **2014**، شهدت مصر تغيرات حكومية متكررة وعدم استقرار سياسي، مما أثر على الثقة في الاقتصاد وأدى إلى تراجع الاستثمارات.

⇦ **الأحداث الأمنية:** الحوادث الإرهابية وعدم الاستقرار الأمني أثرت سلبًا على السياحة والاستثمارات الأجنبية.[1]

⇦ **زيادة الدين العام:** نتيجة للاضطرابات، زاد الدين العام بشكل كبير. في**2014**، وصل الدين العام إلى **90.3%** من الناتج المحلي الإجمالي.

د. جائحة كورونا 2020:

التأثير المباشر:

⇦ **انكماش الاقتصاد:** جائحة كورونا أدت إلى انكماش الاقتصاد العالمي وتراجع الأنشطة الاقتصادية في مصر. في 2020، انخفض النمو الاقتصادي إلى **3.6%** مقارنة بـ **5.6%** في **2019**.

⇦ **تراجع السياحة:** الإيرادات السياحية انخفضت بشكل كبير حيث تراجعت بنسبة **70%**،مما أثر على احتياطات النقد الأجنبي.

⇦ **زيادة الإنفاق الحكومي:** الحكومة زادت الإنفاق على الرعاية الصحية والدعم الاجتماعي لمواجهة تداعيات الجائحة، مما زاد من العجز المالي.

التأثير الاجتماعي:

⇦ **زيادة البطالة:** معدل البطالة ارتفع إلى **9.6%** في الربع الثاني من **2020** مقارنة بـ **7.7%**في **2019**.

⇦ **تراجع التحويلات:**تحويلات المصريين في الخارج، التي تعد مصدرًا هامًا للدخل، تراجعت بنحو **10%**.

إحصائيات هامة:

⇦ **الدين الخارجي:** بلغ الدين الخارجي لمصر نحو **131.6** مليار دولار في يونيو **2021**،مقارنة بـ **43.2** مليار دولار في **2010**.

⇦ **العجز المالي:** العجز المالي وصل إلى **7.5%**من الناتج المحلي الإجمالي في**2020**.

⇦ **النمو الاقتصادي:** تراجع النمو الاقتصادي إلى **3.6%**في **2020** مقارنة بـ **5.6%**في **2019**.

⇦ **البطالة:** ارتفعت البطالة إلى**9.6%**في الربع الثاني من**2020**.[2]

[1]تقرير التنمية الاقتصادية والاجتماعية في مصر.

[2]تقرير التنمية الاقتصادية والاجتماعية في مصر.

المطلب الثاني: أسباب تفاقم المديونية الخارجية على الجزائر وتونس

1. الجزائر

أ. **الأزمة الاقتصادية العالمية2008**

الأثر العالمي:

- **تراجع أسعار النفط:** باعتبار الجزائر دولة تعتمد بشكل كبير على صادرات النفط والغاز، فإن تراجع أسعار النفط العالمية في **2008** أثر سلباً على الإيرادات الحكومية.

انخفضت أسعار النفط من نحو **140** دولارًا للبرميل في منتصف **2008** إلى أقل من **40** دولارًا بنهاية العام.

- **انخفاض الاحتياطات:** تأثرت احتياطات النقد الأجنبي التي كانت تعتمد على عائدات النفط، مما دفع الجزائر لزيادة الاقتراض للحفاظ على توازن الاقتصاد.

ب. **الربيع العربي2011**

الأثر الإقليمي والمحلي:

- **الاضطرابات السياسية:** رغم أن الجزائر لم تشهد ثورة مماثلة لدول أخرى في المنطقة، إلا أنها تأثرت باضطرابات سياسية داخلية وضغوط اجتماعية تطالب بالإصلاحات.
- **زيادة الإنفاق الاجتماعي:** الحكومة استجابت للضغوط بزيادة الإنفاق الاجتماعي والرواتب، مما أدى إلى زيادة العجز المالي.
- **ارتفاع الدين العام:** بحلول **2011**بدأت الجزائر تشهد ارتفاعاً في الدين العام كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي نتيجة زيادة الإنفاق الحكومي.

ج. فقدان الاستقرار السياسي والفراغ الحكومي

الأزمات الداخلية:

- **التوترات السياسية:** شهدت الجزائر عدة احتجاجات واضطرابات سياسية، خاصة مع تصاعد المطالب الشعبية بالإصلاح وتغيير النظام، مما أثر على الاستقرار الاقتصادي.

- **الفراغ الحكومي:** استقالة الرئيس عبد العزيز بوتفليقة في **2019** وسط احتجاجات شعبية، أدت إلى فترة من الفراغ السياسي وعدم الاستقرار، مما أثر على الثقة في الاقتصاد وأدى إلى تراجع الاستثمارات.[1]
- **إدارة اقتصادية ضعيفة:** الفساد وسوء الإدارة الاقتصادية زادا من حدة الأزمات المالية وأثرا سلباً على الاقتصاد.

د. جائحة كورونا 2020

التأثير المباشر:

- **انكماش الاقتصاد:** أدت جائحة كورونا إلى انكماش الاقتصاد الجزائري بنسبة **5.5%** في**2020**، حسب البنك الدولي.
- **تراجع أسعار النفط:** الجائحة تسببت في تراجع حاد في الطلب العالمي على النفط، مما أدى إلى انخفاض كبير في أسعار النفط وبالتالي تراجع الإيرادات الحكومية.
- **زيادة العجز المالي:** تراجع الإيرادات النفطية، وزيادة النفقات الصحية والاجتماعية لمواجهة الجائحة، أدى إلى زيادة العجز المالي.

التأثير الاجتماعي:

- **ارتفاع البطالة:** معدل البطالة ارتفع بشكل ملحوظ، مما زاد من الضغوط الاجتماعية والاقتصادية على الحكومة.
- **تراجع الاحتياطات:** الاحتياطات الأجنبية تراجعت من **62** مليار دولار في **2019** إلى نحو **42** مليار دولار في **2020**،مما دفع الجزائر إلى زيادة الاقتراض الخارجي.

هـ. إحصائيات هامة

- **الدين الخارجي:** بلغ الدين الخارجي للجزائر حوالي **5.7** مليار دولار في **2020**، وهو ما يمثل نحو **2.9%** من الناتج المحلي الإجمالي.
- **العجز المالي:** العجز المالي وصل إلى **12.6%** من الناتج المحلي الإجمالي في**2020**.
- **النمو الاقتصادي:** انكمش الاقتصاد بنسبة **5.5%** في **2020**.
- **البطالة:** ارتفع معدل البطالة إلى **14.2%**في **2020**.[1]

[1]تقرير التنمية العربية، إصدار: المعهد العربي للتخطيط، دراسات للفترة من 2000 إلى 2022

2. تونس

أ. الأزمة الاقتصادية العالمية 2008

الأثر العالمي:

- **تراجع الاستثمارات الأجنبية:** الأزمة المالية العالمية أدت إلى تراجع الاستثمارات الأجنبية المباشرة في تونس. الاستثمارات الأجنبية المباشرة انخفضت من حوالي **3.3** مليار دينار تونسي في **2008** إلى **2.5** مليار دينار تونسي في **2009**.
- **تراجع الصادرات:** تونس تعتمد على الصادرات إلى أوروبا، التي تأثرت بشدة من الأزمة. صادرات تونس انخفضت بنسبة **20%**في **2009** مقارنة بالعام السابق.
- **تأثير على السياحة:** السياحة هي مصدر رئيسي للدخل، تأثرت بانخفاض عدد السياح، مما أثر على الإيرادات السياحية.

ب. الربيع العربي 2011

الأثر الإقليمي والمحلي:

- **الاضطرابات السياسية:** الثورة التونسية في **2011** أدت إلى حالة من عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي. انخفض الناتج المحلي الإجمالي بنسبة **2%**في**2011**.
- **تراجع السياحة والاستثمارات:** الاضطرابات أثرت سلبًا على السياحة والاستثمارات الأجنبية. الإيرادات السياحية انخفضت بنسبة **33%**في**2011**، والاستثمارات الأجنبية المباشرة انخفضت بنسبة **30%**.
- **زيادة الإنفاق الحكومي:** الحكومة زادت الإنفاق الاجتماعي والاستثماري لتهدئة الأوضاع، مما أدى إلى زيادة العجز المالي والدين العام.

ج. فقدان الاستقرار السياسي والفراغ الحكومي

الأزمات الداخلية:

[1]تقرير التنمية العربية، إصدار: المعهد العربي للتخطيط، دراسات للفترة من 2000 إلى 2022

- **التغيرات السياسية المتكررة:** من **2011** إلى **2020**، شهدت تونس تغيرات حكومية متكررة وعدم استقرار سياسي، مما أثر على الثقة في الاقتصاد وأدى إلى تراجع الاستثمارات.[1]
- **الأزمات الاقتصادية:** تأثرت الحكومة بالاحتجاجات الاجتماعية والاقتصادية المتكررة، مما دفعها إلى زيادة الإنفاق الاجتماعي وزيادة العجز المالي.
- **الفساد وسوء الإدارة:** الفساد المستشري وسوء الإدارة الاقتصادية زادا من حدة الأزمات المالية وأثرا سلباً على الاقتصاد.

د. **جائحة كورونا 2020**

التأثير المباشر:

- **انكماش الاقتصاد:**الجائحة أدت إلى انكماش الاقتصاد التونسي بنسبة **8.8%** في**2020**حسب البنك الدولي.
- **تراجع السياحة:** الجائحة تسببت في تراجع حاد في عدد السياح، مما أدى إلى انخفاض الإيرادات السياحية بنسبة **65%**في **2020**.
- **زيادة العجز المالي:**زيادة الإنفاق الصحي والاجتماعي لمواجهة الجائحة، وتراجع الإيرادات، أدى إلى زيادة العجز المالي الذي وصل إلى **11.4%**من الناتج المحلي الإجمالي في**2020**.

التأثير الاجتماعي:

- **ارتفاع البطالة:** معدل البطالة ارتفع إلى **17.4%** في**2020** مقارنة بـ **15%**في **2019**.
- **تراجع التحويلات:** تحويلات التونسيين في الخارج، التي تعد مصدرًا هامًا للدخل، تراجعت بسبب الأزمة الاقتصادية العالمية.

هـ. إحصائيات هامة

- **الدين الخارجي:** بلغ الدين الخارجي لتونس حوالي **41** مليار دولار في **2020** وهو ما يمثل حوالي **100%**من الناتج المحلي الإجمالي.
- **العجز المالي:** العجز المالي وصل إلى **11.4%** من الناتج المحلي الإجمالي في**2020**.

[1]**موقع البنك المركزي التونسي.**

- **النمو الاقتصادي:** انكمش الاقتصاد بنسبة **8.8%** في **2020**.
- **البطالة:** ارتفع معدل البطالة إلى **17.4%**في **2020**.[1]

الشكل رقم() :يمثل اهم الأحداث التي اثرت سلبا على الوضع الاقتصادي التونسي

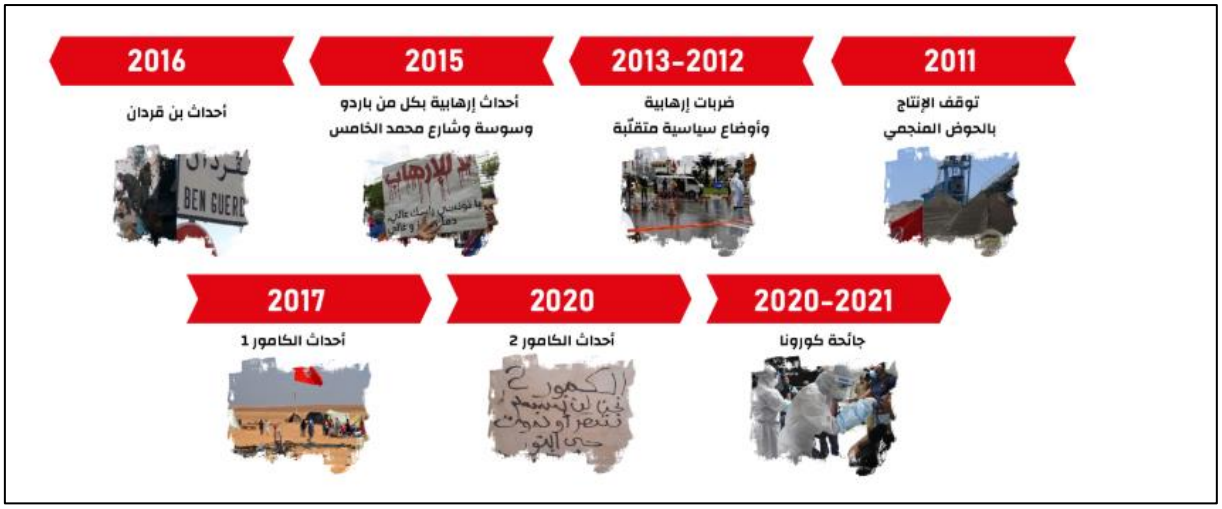

المصدر: صندوق النقد الدولي

[1]التقرير السنوي للبنك المركزي التونسي.

المبحث الثالث: السياسات المقترحة لمعالجة المديونية الخارجية من طرف الدائنين

المطلب الأول: رؤية صندوق النقد الدولي

تُعَدُّ السياسات التي يتّخذها الدائنون، بما في ذلك صندوق النقد الدولي، أساسية لمعالجة مشكلات المديونية الخارجية. فيما يلي بعض السياسات المقترحة من طرف صندوق النقد الدولي:

1. **تقديم الدعم المالي الملائم:**

- يمكن لصندوق النقد الدولي تقديم الدعم المالي الملائم للدول المعرضة لمشاكل المديونية الخارجية من خلال برامج التمويل التي تتيح لها الحصول على التمويل اللازم لتسديد الديون وتنفيذ الإصلاحات الهيكلية اللازمة.

2. **تعزيز التعاون الدولي:**

- يُشجع على تعزيز التعاون الدولي من أجل مساعدة الدول المدينة على تخطي أزمات المديونية، سواء من خلال تبادل المعرفة والخبرات أو من خلال توفير الدعم الفني والتمويلي.

3. **تطوير برامج الإصلاح الاقتصادي:**

- يمكن لصندوق النقد الدولي دعم الدول المدينة من خلال تطوير برامج إصلاح اقتصادي شاملة تستهدف تحسين إدارة الدين وتعزيز النمو الاقتصادي وتعزيز الشفافية ومكافحة الفساد.

4. **تشجيع الاستدامة المالية:**

- يجب أن يُشجع على تبني السياسات التي تعزز الاستدامة المالية للدول المدينة، بما في ذلك تحسين إدارة الدين وتحسين موازناتها وتعزيز القدرة على جذب الاستثمارات وتنويع مصادر الإيرادات.

5. **تعزيز الشفافية والحوكمة:**

- يجب أن يُشجع على تعزيز الشفافية والحوكمة في الدول المدينة، حيث يمكن لصندوق النقد الدولي تقديم الدعم والمشورة لتحسين معايير الحوكمة المالية ومكافحة الفساد.

6. **تنمية آليات لإعادة هيكلة الديون:**

- يمكن لصندوق النقد الدولي المساهمة في تطوير آليات فعّالة لإعادة هيكلة الديون للدول المدينة، مما يمكنها من تقليل الأعباء المالية وتسهيل سداد الديون بشكل مستدام.[1]

[1] **International Monetary Fund** (**IMF**)."World Economic Outlook, 2022.

7. تعزيز الدعم التقني والتدريب:

- يمكن لصندوق النقد الدولي تعزيز الدعم التقني وتقديم البرامج التدريبية للدول المدينة لتعزيز قدراتها في إدارة الدين وتنفيذ الإصلاحات الاقتصادية.

المطلب الثاني: رؤية البنك الدولي

البنك الدولي يمكن أن يلعب دوراً حيوياً في معالجة مشكلات المديونية الخارجية ودعم استقرار الاقتصادات الوطنية. إليك بعض السياسات المقترحة من قبل البنك الدولي لهذا الغرض:

1. توفير التمويل الملائم:

- يمكن للبنك الدولي توفير التمويل الملائم للدول المدينة، سواء كان ذلك عبر القروض أو المنح، لمساعدتها في تسديد الديون وتمويل الإصلاحات الهيكلية الضرورية.

2. دعم الإصلاحات الاقتصادية:

- يمكن للبنك الدولي دعم الدول المدينة من خلال تقديم الدعم الفني والمالي لتنفيذ الإصلاحات الاقتصادية الضرورية، مثل تحسين إدارة الدين وزيادة الشفافية ومكافحة الفساد.

3. تعزيز التعليم والتدريب:

- يمكن للبنك الدولي تعزيز التعليم والتدريب في الدول المدينة، لتعزيز قدراتها في إدارة الدين وتنفيذ السياسات الاقتصادية والمالية الفعّالة.

4. تعزيز الاستثمار في البنية التحتية:

- يمكن للبنك الدولي دعم الاستثمار في البنية التحتية الأساسية في الدول المدينة، مثل الطرق والموانئ والطاقة، لتعزيز النمو الاقتصادي وخلق فرص العمل.

5. تعزيز التجارة والاستثمار:

- يمكن للبنك الدولي دعم تعزيز التجارة والاستثمار في الدول المدينة، من خلال تقديم الدعم لتحسين بيئة الأعمال وتنفيذ الإصلاحات التشريعية الضرورية.[1]

[1] **World Bank.** "Global Economic Prospects," تقارير سنوية للفترة من 2000 إلى 2022.

6. تعزيز الشمول المالي:

- يمكن للبنك الدولي تعزيز الشمول المالي في الدول المدينة، من خلال دعم الأنظمة المالية والبنكية وتعزيز الوصول إلى الخدمات المالية للفئات الأكثر فقراً.

7. تعزيز الحوكمة ومكافحة الفساد:

- يمكن للبنك الدولي دعم جهود تعزيز الحوكمة ومكافحة الفساد في الدول المدينة، لتحسين إدارة الموارد المالية وزيادة فعالية النفقات الحكومية.

8. تعزيز الشراكات الدولية:

يمكن للبنك الدولي تعزيز الشراكات الدولية مع الدول المدينة والمؤسسات الدولية الأخرى، مثل صندوق النقد الدولي والبنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية، لتقديم الدعم المشترك وتبادل الخبرات في مجال إدارة الديون وتعزيز النمو الاقتصادي.

- **تشجيع التحولات الاقتصادية والاجتماعية:** يمكن للبنك الدولي دعم التحولات الاقتصادية والاجتماعية في الدول المدينة من خلال تقديم الدعم المالي والتقني لتعزيز النمو الشامل والمستدام وتحقيق التنمية البشرية.
- **تطوير آليات لإدارة الدين:** يمكن للبنك الدولي تطوير آليات فعالة لإدارة الدين في الدول المدينة، مثل تقديم المشورة فيما يتعلق بإصدار السندات وإعادة هيكلة الديون وتنويع مصادر التمويل.
- **تعزيز الاستدامة البيئية:** يمكن للبنك الدولي دعم جهود تعزيز الاستدامة البيئية في الدول المدينة، من خلال تمويل مشاريع حماية البيئة والموارد الطبيعية وتعزيز الاستدامة البيئية في القطاعات الاقتصادية المختلفة.
- **تعزيز الشفافية والمساءلة:** يمكن للبنك الدولي المساهمة في تعزيز الشفافية والمساءلة في إدارة الموارد المالية والاقتصادية في الدول المدينة، من خلال دعم إصلاحات الحكومة المحلية وتطوير آليات رصد وتقييم الأداء المالي.
- **تعزيز الابتكار والريادة:** يمكن للبنك الدولي دعم الابتكار والريادة في الدول المدينة من خلال تقديم الدعم المالي والفني للمشاريع الابتكارية وتشجيع التعاون بين القطاعين العام والخاص والمجتمع المدني في مجال الابتكار وتطوير الصناعات الجديدة.[1]

[1] **World Bank.** "Global Economic Prospects," تقارير سنوية للفترة من 2000 إلى 2022.

المطلب الثالث: بعض التجارب في مواجهة أزمة المديونية الخارجية من طرف بعض الدول العربية والمؤسسات الدولية.

عرفت الدول العربية أزمة حقيقية أدت بها إلى العجز التام عن تسديد ديونها الخارجية ولهذا لجأت إلى صندوق النقد الدولي من أجل إيجاد حلول لمشكلتها كما تثبت هي أيضا بعض الحلول لمواجهة هذه المشكلة والتصدي لها مستقبلا وهذا ما سيحاول معرفته في المطالب التالية.

1) تجربة الجزائر:

عانت الجزائر من أزمة مديونية خارجية حادة في الثمانينات والتسعينات، وكان لهذه الأزمة تأثير كبير على اقتصادها. تمكنت الجزائر من تجاوز هذه الأزمة بفضل مجموعة من السياسات والإجراءات التي اتخذتها بالتعاون مع المؤسسات الدولية.

أ. الخلفية التاريخية:

في الفترة ما بين **1980** و**1990**، ارتفع حجم المديونية الخارجية للجزائر بشكل كبير، حيث تأثرت البلاد بانخفاض أسعار النفط، مما أدى إلى تقليص عائداتها من العملة الصعبة وزيادة العجز في الميزانية.

ب. تطور حجم المديونية الخارجية:

- **المديونية في الثمانينات:** وصلت المديونية الخارجية إلى حوالي **26** مليار دولار في منتصف الثمانينات.
- **المديونية في التسعينات:** تفاقمت الأزمة حيث وصلت المديونية إلى حوالي **33** مليار دولار في عام **1994**، مما دفع الحكومة إلى تبني مجموعة من السياسات الإصلاحية.

ج. السياسات والإجراءات المتبعة:

1. **إعادة هيكلة الديون:**

- في منتصف التسعينات، بدأت الجزائر مفاوضات مع الدائنين الدوليين لإعادة هيكلة ديونها، تم الاتفاق على إعادة جدولة الديون وتمديد فترات السداد، مما ساهم في تخفيف العبء المالي على الاقتصاد الجزائري.[1]

[1] بوعلام، أحمد. "إصلاحات الاقتصاد الجزائري وتأثيرها على المديونية الخارجية." المجلة الاقتصادية العربية، العدد 7، 2005.

2.**التحرر الاقتصادي والإصلاحات:**

- في عام **1994**، وقعت الجزائر اتفاقية مع صندوق النقد الدولي لتنفيذ برنامج إصلاح اقتصادي شامل، شمل البرنامج تحرير الاقتصاد، خصخصة الشركات الحكومية، وتحسين مناخ الاستثمار.

3. **زيادة الصادرات وتنويع الاقتصاد:**

- ركزت الجزائر على زيادة صادراتها غير النفطية لتنويع اقتصادها. بلغ حجم الصادرات غير النفطية حوالي **1.5** مليار دولار في عام **2000**، وازداد تدريجيًا ليصل إلى حوالي **3.2** مليار دولار في عام **2020**.

4. تقليص النفقات الحكومية:

- تبنت الجزائر سياسات تقشفية لتقليص النفقات العامة. تم خفض الإنفاق الحكومي بنسبة **15%** خلال فترة الأزمة، مما ساعد في تخفيض العجز المالي.[1]

5. سياسة الدفع المسبق وإلغاء الديون الخارجية:

تحمل الاقتصاد الجزائري عبء الدين الخارجي لفترة طويلة، أين بلغ هذا العبء مستويات حادة سنة **1990**، أين بلغ قائم الدين الخارجي **70%** نسبة إلى إجمالي الناتج الداخلي بحلول سنة **1994**، وهو ما دفع بالحكومة إلى التفكير في إعادة جدولة الديون لدى نادي باريس، ونادي لندن في إطار برامج التعديل لدى صندوق النقد الدولي) (**1994-1998**).

وفي ظل التوازنات الاقتصادية الإيجابية التي حققتها الجزائر مع مطلع الألفية الثالثة، ما مكنها من أن تنتهج آلية أخرى قصد التخلص من المديونية، تمثلت في عملية **الدفع المسبق للديون الخارجية**، بعدما اتخذت قرارا سنة **2005** بالتوقف عن الاقتراض؛ حيث أوضحت الإحصائيات، أن ذلك سيوفر ما بين **1,5** إلى **2** مليار دولار للخزينة العمومية، إضافة إلى أن المديونية الخارجية للجزائر انخفضت من **21.4** مليار دولار في نهاية **2004** إلى **15,5** مليار دولار في نهاية فيفري **2006** أي في ظرف أربعة عشر شهرا بفضل السياسة المنتهجة، فعملية الدفع المسبق للديون الخارجية بدأت في سنة **2004**، حيث تمكنت الجزائر من سداد (**12** اثني عشر) قرضا للبنك

[1] مراد، خالد. "تحليل تطور المديونية الخارجية في الجزائر." جامعة الجزائر، رسالة ماجستير، 2008، ص98.

الإفريقيللتنمية، وهو ما وفر للبلاد **187**مليون دولار، بالإضافة إلى سداد (**22**اثنان وعشرون)قرضا للبنك العالمي وهو ما وفر **121**مليون دولار.[1]

أما عن أهم الاتفاقيات المبرمة في إطار الدفع المسبق للديون الخارجية. فيمكن إبرازها من خلال ما يلي:

- **توقيع اتفاق مع نادي باريس حول التسديد المسبق للديون الخارجية الجزائرية** :بهذا الخصوص نقدم عرضا للاتفاقيات التي أبرمتها الجزائر لتسديد ديونها مع نادي باريس:

الجدول رقم(): **اتفاقيات التسديد التي قامت بها الجزائر في إطار عمليات الدفع المسبق للديون**

الدولـة	التاريخ	القيمـة
فرنسا	11 ماي 2006	1.6 مليار دولار
البرتغال	20 ماي 2006	20 مليون دولار
هولندا	22 ماي 2006	45 مليون دولار
بلجيكا	27 ماي 2006	225 مليون دولار
الدانمارك	6 جوان 2006	54.3 مليون دولار
أمريكا	15 جوان 2006	625 مليون دولار
النمسا	21 جوان 2006	369 مليون دولار
إسبانيا	22 جوان 2006	690 مليون دولار
كندا	24 جوان 2006	255 مليون دولار
السويد	26 جوان 2006	92 مليون دولار
النرويج	27 جوان 2006	15.6 مليون دولار
فنلندا	27 جوان 2006	11.8 مليون دولار
بريطانيا	29 جوان 2006	202 مليون دولار
سويسرا	15 جويلية 2006	66 مليون دولار
اليابان	07 أوت 2006	445 مليون دولار
إيطاليا	10 أوت 2006	1.7 مليار دولار
ألمانيا	27 أوت 2006	387 مليون دولار

المصدر:عـادل بونحـاس،دور استراتيجيةالتحويل والدفع المسبق للديون في تخفيض حجم المديونيةالعمومية في الجزائر ،مجلة دفاتر البحوث العلمية، المجلد ،9العدد ،1السنة ،2021،ص583.

[1]عـادل بونحـاس، دور استراتيجية التحويل والدفع المسبق للديون في تخفيض حجم المديونية العمومية في الجزائر ، مجلة دفاتر البحوث العلمية، المجلد ،9العدد 1،تاريخ النشر،2021/06/08،ص582.

انطلاقا من معطيات الجدول فقد طلبت الجزائر رسميا خلال شهر مارس **2006**من البلدان الأعضاء بنادي باريس التسديد المسبق للديون التي أعيدت جدولتها إلى حدود **8**مليار دولار من مجموع الديون الجزائرية الخارجية المقدرة ب **15.5**مليار دولار في نهاية سنة **2005**.[1]

في الوقت الذي تحصلت فيه الجزائر على موافقة مبدئية من قبل الدول الأعضاء في نادي باريس، من أجل سديد مسبق لجزء من الديون؛ إلاّ أنّ المفاوضات كانت صعبة بسبب تحفظات أبدتها بعض الدول الدائنة مثل ألمانيا واليابان، وحتى الولايات المتحدة، تجاه صيغة التسديد المسبق للديون، والتي تُفقدها مكاسب عديدة بالنظر لكون الجزء الكبير من الديون المعنية بالدفع المسبق هي ديون متوسطة الأجل، وبنسب فائدة تتراوح بين **8**إلى **11**.

وفعلا، نجحت الجزائر في ذلك، ووقعت مع نادي باريس يوم **2006/05/11**على اتفاق متعدد الأطراف للتسديد المسبق للديون الجزائرية التي أعيد جدولتها، وأوضح البيان الصادر عن الهيئة أن "الديون المستحقة للبلدان الأعضاء في نادي باريس والمرشحة للتسديد المسبق تقدر ب **7.9**ملياري دولار، وكان من المفروض أن تسدد بموجب اتفاقات إعادة الجدولة لسنتي **1994**و **1995**من **30**نوفمبر **2001**إلى **30**نوفمبر**2011**.

الاتفاق مع نادي لندن للدفع المسبق للديون التجارية:

بعد الانتهاء من تسوية الديون المستحقة لدى نادي باريس، صرح وزير المالية مراد مدلسي أن الجزائر تمكنت من التوصل إلى اتفاق مع نادي لندن بشأن تسديد مسبق للديون التجارية الخاصة، جعل الدولة تتفق بتسديد ما مجمله **9**مليارات دولار من ديونها التي يستحقها ناديا باريس ولندن، علما أن هذه الديون المتفق على تسديدها لا تدخل ضمنها الديون التي دفعتها الجزائر مسبقا لروسيا والمقدرة بـ **4.7**مليار دولار مقابل عقد صفقة شراء السلاح الروسي بقيمة **7**ملايير دولار؛ وكان منتظرا أن تشرع الجزائر في مفاوضاتها مع نادي لندن بداية سبتمبر، وعلى ما يبدو فقد تمكن الطرفان من التوصل إلى اتفاق حول تلك الديون التي كشف ضمنيا عنها الوزير والمقدرة بحوالي مليار دولار.

إلغاء ديون الجزائر من قبل روسيا:

[1]عادل بونحاس، دور استراتيجية التحويل والدفع المسبق للديون في تخفيض حجم المديونية العمومية في الجزائر، مجلة دفاتر البحوث العلمية، المجلد 9،العدد ، تاريخ النشر،2021/06/08،ص584.

كانت موسكو تحاول دائما إلغاء ديون الجزائر عبر عرض صفقة تقتضي الاتفاق على أن اقتناء الجزائر للسلع والخدمات لا يخرج عن الإطار العسكري، منها شراء الأسلحة بقيمة حوالي **4**مليارات دولار، لكن حل مسألة الديون كما سبق وأشرنا فتح الباب أمام استثمار روسي آخر في المجال العسكري، إذ شهدت زيارة الرئيس الروسي للجزائر أيضا توقيع عقود لتسليم طائرات قتالية للجزائر تفوق قيمتها **3.5**مليارات دولار، وبالتالي فالمذكرة تسجل تطورا ملحوظا للتعاون الثنائي، وأدرج ذلك في إطار اتفاق الشراكة الاستراتيجية الذي وقع عليها رئيسا البلدين خلال زيارة الرئيس عبد العزيز بوتفليقة لموسكو سنة **2001**.[1]

د. دور المؤسسات الدولية:

1. **صندوق النقد الدولي (IMF):**

- قدم صندوق النقد الدولي دعماً مالياً بقيمة **1.8** مليار دولار في عام **1994**، بالإضافة إلى تقديم الدعم الفني والاستشاري لتنفيذ الإصلاحات الاقتصادية.

- في عام **2000**، ساعد صندوق النقد الدولي الجزائر على تسديد جزء كبير من ديونها، مما أدى إلى خفض نسبة الديون من الناتج المحلي الإجمالي من **72%**في عام **1994** إلى **25%**في عام **2006**.[2]

2. **البنك الدولي:**

- قدم البنك الدولي قروضاً بقيمة **1.5** مليار دولار خلال فترة التسعينات لدعم مشاريع التنمية والإصلاحات الهيكلية في الاقتصاد الجزائري.

- دعم البنك الدولي برامج تحسين البنية التحتية والتعليم والصحة، مما ساعد في تحسين بيئة الأعمال وجذب الاستثمارات الأجنبية.

هـ. تشجيع الصادرات خارج المحروقات:

1. سياسات تنويع الاقتصاد:

- خطة التنمية الخماسية (**2005-2009**): تضمنت الخطة تخصيص استثمارات كبيرة في البنية التحتية والزراعة والصناعة بهدف تقليل الاعتماد على النفط.

[1] عادل بونحاس، دور استراتيجية التحويل والدفع المسبق للديون في تخفيض حجم المديونية العمومية في الجزائر ، مجلة دفاتر البحوث العلمية، المجلد 9، العدد 1، تاريخ النشر 2021/06/08، ص585.

[2] Algeria: Selected Issues and Statistical Appendix." IMF Country Report No. 06/67. 2006

- البرنامج التكميلي للنمو (**2010-2014**): ركز على تطوير القطاعات الإنتاجية مثل الزراعة والصناعة التحويلية والخدمات.[1]

2. تحفيز القطاع الزراعي:

- زادت الحكومة الدعم للقطاع الزراعي بهدف زيادة الإنتاج المحلي وتصدير الفائض. ارتفعت صادرات المنتجات الزراعية بنسبة **20%** بين **2010** و **2020**.

- بلغت صادرات الفواكه والخضروات حوالي **500** مليون دولار أمريكي في عام **2020**، مقارنة بحوالي **200** مليون دولار في عام **2010**.

3.تطوير القطاع الصناعي:

- تم إطلاق مشاريع كبرى في مجال الصناعات التحويلية، بما في ذلك الصناعات الغذائية والصناعات الكيميائية.

- بلغت صادرات المنتجات الصناعية حوالي **1.5** مليار دولار أمريكي في عام **2020**، بزيادة قدرها **50%** مقارنة بعام **2010**.

4.تحسين بيئة الأعمال:

- تم تبني إصلاحات قانونية وإدارية لتحسين مناخ الأعمال وجذب الاستثمارات الأجنبية. تضمنت هذه الإصلاحات تبسيط إجراءات الحصول على تراخيص الاستثمار وتقليل البيروقراطية.

- ارتفع حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى حوالي **4** مليار دولار أمريكي في عام **2022**، مقارنة بحوالي **1.8** مليار دولار في عام **2005**.

5. الاتفاقيات التجارية:

- أبرمت الجزائر عدة اتفاقيات تجارية مع دول مختلفة لتوسيع أسواق صادراتها، على سبيل المثال، الاتفاقية مع الاتحاد الأوروبي واتفاقيات التجارة الحرة مع الدول الأفريقية.[2]

---

[1]

[2] عادل بونحاس،مرجع سابق ،ص586

الشكل رقم (): منحنى يوضح تطور هذه الصادرات خلال الفترة من 2000 إلى 2022. (مليون دولار أمريكي)

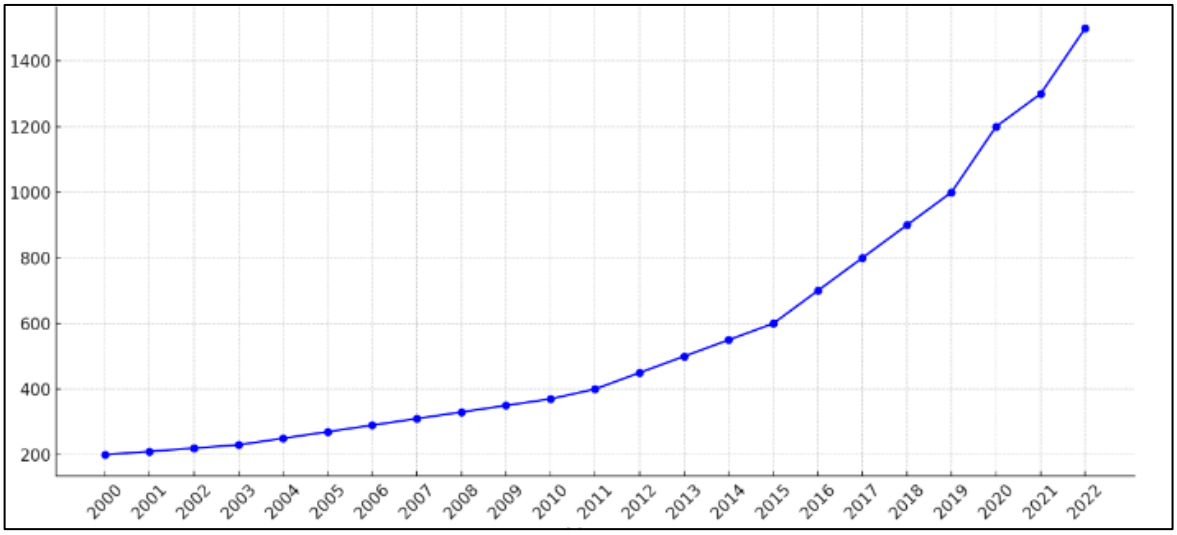

المصدر: https://www.sahm-media.dz/

الشكل رقم (): تطور الصادرات خلال

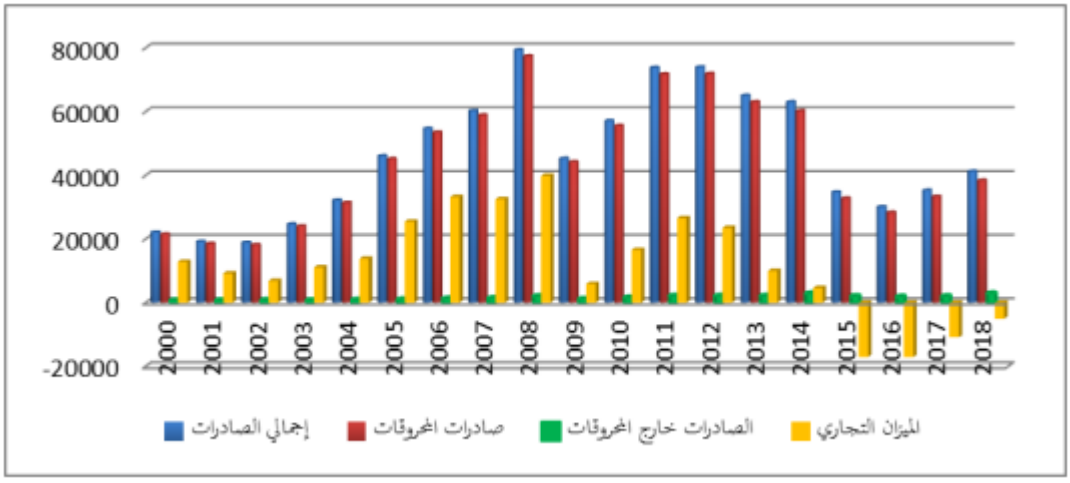

السنوات:2001-2018القيمة: (مليون دولار أمريكي)2

المصدر : هواري أحلام ،د.يوسفي رشيد ،د.سدي علي ،وضعية الصادرات الجزائرية في الأسواق الدولية ، مجلة دفاتر بوادكس، المجلد 08 /العـدد01 ،2019،ص36.

و. نتائج السياسات والإجراءات:

1. **تحسن المؤشرات الاقتصادية:**

- انخفض معدل التضخم من **29.8%**في عام **1994** إلى **3.5%**في عام **2000**.[1]

- ارتفع احتياطي النقد الأجنبي من**5.9**مليار دولار في عام **1994** إلى **50** مليار دولار في عام **2005**.

2. **خفض المديونية:**

- نجحت الجزائر في خفض ديونها الخارجية بشكل كبير، حيث بلغت حوالي **4** مليارات دولار فقط في عام **2010**.[2]

[1]Algeria: Promoting Job Creation and Improving Living Standards. 2002.
[2]Algeria: Promoting Job Creation and Improving Living Standards. 2002.

الشكل رقم() :يمثل أبرز المؤشرات الاقتصادية في 2022 و الربع الأول من 2023

المصدر: https://www.majalla.com/

2) تجربة تونس:

تعتبر تونس من بين الدول العربية التي عانت من مشكلة المديونية الخارجية والتي لا تزال تعاني منها اليومنا هذا وهذا بسبب سوء التسيير وسوء استغلال القروض والاقتراض من اجل الإنفاق لا من اجلالاستثمار وانجاز المشاريع وهذا ما أدى إلى تفاقم المديونية الخارجية واستمرارها إلى حد اليوم.

ومن أجل إيجاد حلول لهده المشكلة قامت تونس بعدة إصلاحات منها.

1. إدارة المديونية الخارجية في تونس:

لا تشكل تعبئة القروض الخارجية التكميلية للادخار الوطني والتي تعد أداة من أدوات سياسة التنميةلإدارة المديونية، لأنها كانت تشمل بالأساس حتى سنة **1987**عمليا التمويل الممنوحة من قبل حكوماتأجنبية، ونظرا

للمستوى المرتفع الذي وصل إليه الناتج الداخلي الإجمالي لكل فرد، بدأت القروض المترتبةعن مصدر التمويل هذا في التراجع. ولمواجهة هذا المنحى الذي أدى إلى تغير بنية المديونية مما سيجعلهاتتلاءم مع مواصفات السوق المالية الدولية، تقرر معالجة إدارة المديونية بالحاسوب، وتشمل الديون العموميةالخارجية التي تمثل أهم جزء من الديون الخارجية الخاصة، أي الممنوحة لفائدة المقاولات الخاصةوالمضمونة من قبل الدولة.[1]

ويسمح هذا المشروع المعد من قبل خبراء محليين بتحقيق ما يلي:

- ❖ توفير قاعدة البيانات واعداد إحصائيات تشمل فترات عن الماشي والمستقبل لمتابعة قدرة البلد على تحمل عبء المديونية.
- ❖ الإدارة النشطة للمديونية لتنفيذ تقنيات مقايضة الدين.

سياسة الإصلاح وتحرير الاقتصاد في تونس:

- ⇦ يمكن أن نأخذ من ناحية التنمية التجارية الخارجية التونسية، شهدت التجربة في إطار تنمية المبادلات التجارية الخارجية بمواءمة مع المحيط الوطني والدولي مرورا بمختلف المراحل الحاسمة المعبرة عن الانشغال الدائم بملائمة متطلبات الفاعلين وتحركات التجارة الدولية.
- ⇦ تشجيع التصنيع وفتح الاستثمار في وجه الإسهامات الأجنبية وإنعاش التجارة الخارجية وتشجيع الصادرات، من خلال البحث عن الأسواق والدراسات والمعاني وغيرها. تنويع العرض التونسي القابل للتصدير مع إقامة صناعات تحويلية واتخاذ إجراءات ووسائل ذات الصلة.
- ⇦ تحديد التجارة الخارجية وتبنى قواعد جديدة بحيث تنظم هده القواعد الجديدة المبادلات التجارية وتعطي الأولوية لقطاع التصدير الذي يعتبر القوة الدافعة للتنمية، وبدالك استفاد قطاع التصدير من عدة إجراءات تشجيعية توجت بإحداث المجلس الأعلى للتصدير تحت الرئاسة المباشرة لرئيس الدولة، يتدخل المجلس على مستوى عالي لا اتخاذ قرارات في إطار إعداد ونتهاج سياسة وطنية لتشجيع الصادرات.

بحيث تنظم هذه القواعد الجديدة المبادلات التجارية وتعطي الأولوية لقطاع التصدير الذي يعتبر القوة الدافعة للتنمية، وبذلك استفاد قطاع التصدير من إجراءات تشجيعية توجت بإحداث المجلس الأعلى للتصدير تحت

[1] دودان حنان، زبيري راح، دور صندوق النقد الدولي في إدارة أزمة الديون الخارجية للدول العربية خلا الفترة 2015-2018، مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد الرابع، العدد 2، 17/08/2018، ص ص244-242.

الرئاسة المباشرة لرئيس الدولة يتدخل المجلس على مستوى عالي لاتخاذ قرارات في إطار إعداد وانتهاج سياسة وطنية لتشجيع الصادرات.

2. مؤشر الدين الخارجي في تونس:

رغم ما قامت به تونس من إصلاحات إلا أن الدين الخارجي بقي مرتفعا حيث عرفت نسبة إجمالي الدين العام الخارجي القائم إلى الناتج المحلي الإجمالي التونسي تزايد مستمر، حيث تطور من **49.0%** عام **2008**إلى **64.3%**عام **2015**وهي نسبة مرتفعة وسيما أن أغلب الديون الخارجية التي تحصلت عليها تونس منذ **2011**سواء من طرف النقد الدولي أو البنك العالمي او سوق المال الأوروبية هي ديون اضطرارية لسد الثغرات في الموازين المالية والاقتصادية للدولة، ولم تكن بتاتا أموالا تنموية لدفع الاستثمار والتنمية والرفع من القيمة المضافة الاقتصادية بل أن البلاد أصحت تفرض لزيادة أجور الموظفين وذلك تحتضغط النقابات والاحتياجات وأصبحت كتلة الأجور في تونس من أعلى النسب في العالم حيث تقارب **13%**من الناتج المحلي الخام وهي كتلة مرتفعة جدا مقارنة بدول مشابهة لتونسوتجاوزت ديون تونس عتبة **40**مليار دولار سنة **2020**علما إنها كانت في حدود **3،39**مليار دولار سنة**2019**و**35**مليار دولار سنة **2018**و **33،5**مليار دولار سنة **2017**[1]

خلاصةالفصل:

إن أزمة المديونية الخارجية تعتبر تحدياً كبيراً يواجه العديد من الدول النامية، بما في ذلك تونس والمغرب. تتطلب هذه الأزمة استراتيجيات شاملة ومتكاملة للتغلب عليها، تتضمن إصلاحات هيكلية في الاقتصاد، وتعزيز الشفافية ومكافحة الفساد، وتحسين بيئة الأعمال، وتطوير البنية التحتية، وتعزيز التعليم وتطوير المهارات.

رغم التحديات الكبيرة، إلا أن هناك بعض التجارب الناجحة التي يمكن أن تكون قدوة للدول الأخرى. من خلال تنفيذ برامج إصلاحية شاملة وتوجيه الاستثمارات نحو القطاعات الحيوية وتعزيز التعاون الدولي، يمكن للدول النامية تحقيق النمو المستدام وتحسين مستوى المعيشة لمواطنيها.

ولا بد من التأكيد على أهمية بذل الجهود المشتركة من قبل الحكومات، والمؤسسات الدولية، والقطاع الخاص، والمجتمع المدني لمواجهة هذا التحدي بشكل فعال ومستدام.

[1]دودان حنان، نفس المرجع السابق ,ص 242.

في النهاية، يتعين على الدول النامية أن تتخذ خطوات حازمة ومنسقة لتحقيق الاستقرار المالي وتحقيق التنمية المستدامة، وبذل الجهود المستمرة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة وتعزيز الاستقرار الاقتصادي للأجيال الحالية والمستقبلية.

الخاتمة

الخاتمة :

المديونية الخارجية تشكل تحدياً جوهرياً يؤثر بشكل كبير على اقتصاديات دول الشرق الأوسط وشمال إفريقياتظهر الدراسة أن الديون الخارجية لها تأثيرات متعددة الأبعاد، حيث قد تكون ضرورية لتمويل المشاريع التنموية وتعزيز البنية التحتية، ولكنها في الوقت نفسه قد تؤدي إلى ارتفاع مستويات الدين العام وتعريض الدول لمخاطر اقتصادية كبيرة.

أظهرت الأبحاث أن التحديات المالية المرتبطة بالديون الخارجية تشمل عدم القدرة على تحقيق التنمية المستدامة، وتأثيرات سلبية على النمو الاقتصادي والاستثمارات الخاصة، إلى جانب تقلبات الأسواق العالمية التي قد تزيد من هشاشة الاقتصادات المتأثرة. بالتالي، فإن إدارة الدين العام بشكل فعال وتنفيذ الإصلاحات الاقتصادية المستدامة يعدان أساسيين لتعزيز المرونة الاقتصادية وتحقيق الاستقرار المالي في المنطقة.

من جانب آخر، يمكن أن يلعب التعاون الدولي دوراً حاسماً في دعم الدول المتضررة من الديون، من خلال تقديم تمويلات ميسرة وإعادة هيكلة الديون. مثلما يُظهر نادي باريس ولندن للديون، يمكن أن تساهم هذه المبادرات في تخفيف الأعباء المالية وتمكين الدول من الاستثمار في قطاعات البنية التحتية الحيوية وتحسين الخدمات الأساسية كالتعليم والصحة.

لذا يتعين على الحكومات في المنطقة أن تتخذ خطوات محددة لتحقيق التوازن بين جذب الاستثمارات الخارجية وإدارة المديونية بشكل مستدام. ينبغي تعزيز الشفافية في الإنفاق العام، وتنويع مصادر الإيرادات، وتعزيز البنية التحتية لجذب المزيد من الاستثمارات، بالإضافة إلى تعزيز الابتكار والتكنولوجيا كمحركات للنمو الاقتصادي.

وفي النهاية، يجب أن تكون استراتيجيات النمو مستدامة وشاملة، وتضمن تحقيق التنمية الشاملة والعدالة الاجتماعية. إن التحديات المرتبطة بالمديونية الخارجية تتطلب استجابة شاملة ومتكاملة تجمع بين الإصلاحات الداخلية والتعاون الدولي، لتحقيق الاستقرار الاقتصادي والتنمية المستدامة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.

خاتمة

الفرضيات :

- الفرضية الأولى : تم التأكد من صحتها حيث أن المديونية الخارجيةأثرت على إقتصاديات دول الشرق الأوسط و شمال إفريقيا تأثيرا سلبيا .
- الفرضية الثانية : تم التأكد من صحتها حيث يعتبر السيير المحكم لديون الخارجية وسيلة لتخطي العقبات و تفادي وقوعها في المستقبل .
- الفرضية الثالثة : تم التأكد من صحتها حيث شهدت المديونة الخارجة الجزائرية إنخفاض كبيرا في السنوات الماضية و هذا بفعل الجهود المبذولة من طرف الدولة الجزائرية في عملية الدفع المسبق للديون و تشجيع الصادرات خارج المحروقات و تشجيع الإستثمار الأجنبي و التي يمكن أن تكون قدوة لدول الأخرى .

النتائج المتوصل إليها :

- إن اللجوء إلى المديونية الخارجية ليس ب الضرورة سلبيا أو إيجابيا و إنما يتوقف ذلك على كيفية إدارة هاته الديون .
- إن معظم إقتصاديات دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا يعتمد على المحروقات إعتمادا كليا وهذا ما يشكل خطرا على سياساتها الإقتصادية و التنموية.
- تعبتر الصراعات الأهلية و النزاعات من العوامل الرئيسية التي تساهم في زيادة الديون الخارجية لدول .
- إن الشروط الصارمة التي يفرضها صندوق النقد الدولي في برامجه المالية تمنع الكثير من البلدان من اللجوء المبكر إليه قبل وقوع الأزمة .

التوصيات :

- لتفادي أخطاء الماضي لابد للدول المدينة أن تعيد النظر في إستراتجياتها التنموية على النحو الذي يؤهلها لبناء تنمية مستقلة معتمدة على الذات .

- ضرورة العمل على وضع معايير دقيقة لكيفية إدارة هذه القروض الخارجية لتخفيف من حدتها .
- يجب على الدول المدينة التنويع في صادرتها خارج المحروقات و ذلك من خلال الإعتماد على القطاعات الأخرى كزراعة و السياحة و الصناعة و التشجيع الإستثمارات الأجنبية لتفادي اللجوء إلى الإستدانةالخارجية مرة اخرى .
- بالرغم من إرتفاع أسعار النفط في السنوات الأخيرة إلا أنه لا يمكن التعويل عليه بسبب إمكانية إنخفاض أسعاره مرة أخرى .
- يجب الإقتداء ببعض التجارب التي شهدتها بعض الدول (الجزائر) في مواجهة المديونية الخارجية والتي كانت سبب في تقليل حجم الديون .
- ينبغي على الصندوق أن يستثمر في جهوده الداعمة لتعزيز التعاون الدولي و تشجيع البلدان على العمل معا لمعالجة المشكلات و حل الخلافات دون مزيد من الحواجز .

قائمة المصادر و المراجع

الكتب :

1. علي عبد الفتاح أبو شيراز , الإقتصاد الدولي نظريات و سياسات , درا المسيرة للنشر و التوزيع , عمان 2010,
2. عبد المطلب عبد المجيد , الإقتصاد العربي في عصر العولمة , دار الفكر العربي , 2010
3. عبد المعين محمد طاهر السواق , بارونات المال و الأعمال الجدد , دار الشواف للنشر و التوزيع , 2016
4. غازي عبد الرزاق النقاش , التمويل الدولي, درا وائل للنشر , الأردن , ط 3.
5. نادر عبد الله , الإقتصاديات العربية , قضايا و مشكلات , دار النهضة العربية ,2012
6. مصطفى يوسف كافي ,الأزمة المالية الإقتصادية العالمية و حكومة الشركات , مكتبة المجتمع العربي للنشر و التوزيع , ط1
7. وهيبة السليماني , إدارة المديونية , دار الإبتكار للنشر و التوزيع ,عمان , الأردن , ط1 ,2016
8. مصطفى يوسف كافي ,الأزمة المالية الإقتصادية العالمية و حكومة الشركات , مكتبة المجتمع العربي للنشر و التوزيع , ط1

المجالات :

1. إياد حماد عمر ,أزمة المديونية الخارجية للبلدان النامية أسبابها و سبل ومجابهتها , مجلة جامعة الأنبار للعلوم الإقتصادية و الإدارية ,العدد الثاني , 2008
2. بلقاسم العباس , إدارة الديون الخارجية ,سلسلة دورية تعنى بقضايا التنمية في الأقطار العربية, العدد الثلاثون , المعهد العربي للتخطيط الإقتصادي , الكويت ,السنة الثالثة , 2004
3. بوعلام أحمد , إصلاحات الإقتصاد الجزائري و تأثيرها على المديونية الخارجية , المجلة الإقتصاية العربية , العددة 07 , 2005 .

4. الحمادي راشد , السياسات الإقتصادية في ظل التغيرات العالمية , مركز الدراسات الإستراتيجية , 2021

5. الخليفي عبد الله , الإقتصاد السياسي للنفط في الشرق الأوسط تحليل الإتجاهات الحالية , مجلة الإقتصاد العالمي , العدد 34 .

6. خيضر حسين خيضر , أزمة الديون الخارجية في الدول العربية و الإفريقية , مركز الإمارات لدراسات و البحوث الإستراتيجية , أبوضبي , ط 1

7. دودان حنان , زبيري راح , دور صندوق النقد الدولي في إدارة أزمة الديون الخارجية لدول العربية خلال الفترة من 2015 -2018 , مجلة البشائر الإقتصادية , المجلد الرابع , العدد 2 , 2018 .

8. عادل بونحاس , دور إستراتيجية التحويل و الدفع المسبق لديون في تخفيض حجم المديونية العمومية في الجزائر , مجلة دفاتر البحوث العلمية , المجلد 09 , العدد 1 , تاريخ النشر 08 / 2021/06

9. عيساني العارم , أُثر المديونية الخارجية على النمواالإقتصادي , دراسة تحليلية قياسية لحالة الجزائر (2000-2015) , المجلد العاشر , العدد1 , 2019 .

10. قحايرية أمال , أسباب نشأة أزمة المديونية الخاريجية لدول النامية , مجلة إقتصاديا شمال إفريقيا , العدد3 (دون سنة النشر)

11. بن كاملة محمد عبد العزيز , المديونية الخاريجيةوإستراتجية التنمية المالية لإقتصاديات الناشئة سياسات و إنعكاسات , مجلة الإقتصاد الجديد , العدد 6 , الجزائر , 2012

12 . مفتاح صالح , المالية الدولية , جامعة محمد خيضر بسكرة 2000-2005.

13 . وسام سعدي , صندوق النقد الدولي و دوره في تحقيق متطبات النظام الدولي الجديد , العربي لحقوق الإنسان و التنمية , 2020

المذكرات و أطروحات الدكتوراه :

1- بعداش وليد , صندوق النقد الدولي و التوازن الإقتصادي الخارجي , دراسة مقارنة (الجزائر – مصر) مذكرة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الإقتصادية , كلية العلوم الإقتصادية و التجارية و علوم التسيير , جاهة محمد خيضر بسكرة , 2015

2- بن الشيخ عبد الرحمان و اخرون , تحليل و تقييم تنافسية الإقتصاد الجزائري للفترة 2009 -2014 في العلوم الإقتصادية , جامعة أحمد دراية أدرار ,2014 -2015 .

3- عزازي فريدة , نمذجة المديونية الخارجية الجزائرية (دراسة قياسية إقتصادية لإثر المديونية الخارجية على ميزان المدفوعات) أطروحة مقدم لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الإقتصادية , جامعة الجزائر 2012 - 2013

4- فضيلة جنوحات , إشكالية الديون الخارجية و اثارها على التنمية الإقتصادية في الدول العربية حالة بعض دول المدينة , أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الإقتصادية , جامعة الجزائر 2005- 2006

5- مراد خالد , تحليل تطور المديونية الخارجية في الجزائر , رسالة ماجستر , كلية العلوم الإقتصادية , 2008

6- مشير الوردي , المديونية الخارجية أثارها على التنمية الإقتصادية في الدول النامية دراسة قياسية إقتصادية لحالة الجزائر فترة 1970-2009 أطروحة مقدمة لنيل شهادة الماجستر في العلوم الإقتصادية , جامعة الجزائر 1 , 2006 .

7- نجود أحمد ملحم , المديونية الخارجية و علاجها من المنظور الإقتصادي دراسة حالة الأردن للفترة (1990- 2004) أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في الإقتصاد و المصارف الإسلامية , كلية الشريعة و دراسات الإسلامية , جامعة اليرموك , 2007 .

التقارير:

1- التقرير السنوي للبنك المركزي المصري ,تقارير سنوية للفترة من 2000-2022

2- التقرير السنوي للبنك المركزي التونسي ,تقارير سنوية للفترة من 2000-2022

3- التقرير السنوي للبنك المركزي اللبناني ,تقارير سنوية للفترة من 2000-2022

4- تقرير التنمية الإقتصادية و الاجتماعية في مصر , إصدار معهد التخطيط القومي ,دارسات الفترة من2000-2022

5- التقرير السنوي لمصرف لبنان

6- تقرير التنمية الإقتصادية في مصر

7- تقرير التنمية العربية , إصدار المعهد العربي لتخطيط , دراسة الفترة من 2000- 2022

8- تقرير التنمية العرية , أصدار المعهد العربي لتخطيط الدراسات للفترة من 2000-2022

المواقع الإلكترونية :

1- www.aljazeera/net

2-www.daralhikma.org .

3- www.uneswa.org .

4-http//www.cashnewseg.com

5-www.albahkaldaw.org

6-banqueDuLbnn(bdl.gov.lb)

7-http://ar.tradingeconomics.com/lebnan-external .

المراجع باللغة الإنجليزية :

1- Algeria :selected /ssuesand .and.statical Appendix "Imf .country Report NO 2006" .

2- Algeria : promoting.job.creationa and /improving Living standars .2002

3- Brixova .zuzang. andNcube . mthul "External debt and Economic Growth in post . conFilct countries Africa "journal of Economic/ integration . 2014 .

4- Chami .Ralph.etat ."External .Debtand Economic Growth .the Roleof Robust Macroeconomic policiesInternationalMonetry fund 2019

5- International Monetary fund (IMF)."Regional Economic Outloock:MiddelEast and Central Asia .

6- United.Nationd.comFerence on Trade and Development (UNVTAD) , world .unvestiment.Report .